الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:...../.....

الموضوع:

تحليل وقياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: إقتصاد كمي

إعداد الطالب:
- عربية يوسف

إشراف الأستاذ:
د. محمد بن البار

خضعت للتقييم بتاريخ.../2021/06 أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د. محمد بن البار	أستاذ محاضر أ	المسيلة	مقررا ومشرفا

السنة الجامعية:2021/2020

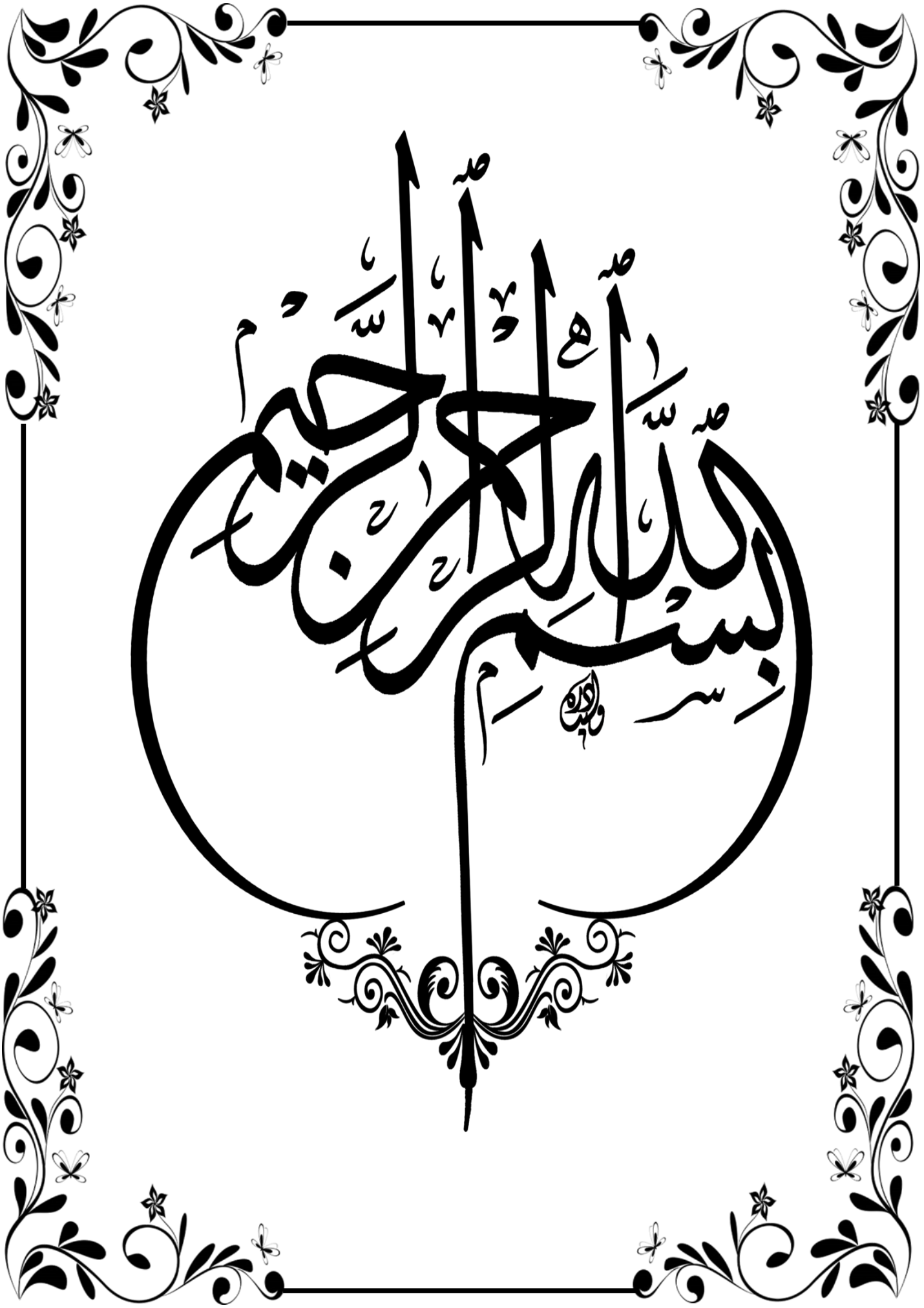
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا

ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم

والمعرفة إلى أعز إنسان في الوجود " أمي " أطال الله في عمرها.

وإلى

روح والدي الطاهرة رحمه الله

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهم أسعد الأوقات

إلى إخوتي الأعزاء

إلى جميع الأصدقاء والأصحاب والأقارب

" إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

شكر وتقدير

الشكر الجزيل والحمد لله العلي القدير الذي وفقنا وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بالشكر الجزيل استاذ المشرف "د. بن البارمحمد"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته القيمة قصد إنجاز هذه المذكرة

كما أشكر كل من قدم لي الدعم والنصيحة من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	
الإهداء	أ
شكر وعرفان	ب
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول والأشكال	هـ
مقدمة عامة	8 – 13
الفصل الأول **التوجه النظري(الإطار النظري للدراسة)**	
المبحث الأول:عجز الموازنة العامة (مفهوم، أنواع، أسباب)	**15**
المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة	15
المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة وأنواعه	20
المطلب الثالث: أثار العجز الموازني حسب طرق تمويله	25
المبحث الثاني:عموميات حول الميزان التجاري	**29**
المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري	29
المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري وأثره الإقتصادي	30
المطلب الثالث: أهمية الميزان التجاري	33
المبحث الثالث:العلاقة النظرية والرياضية بين عجزي الموازنة والميزان التجاري	**34**
المطلب الأول: العلاقة النظرية بين عجزي الموازنة والميزان التجاري	35
المطلب الثاني: العلاقة الرياضية بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري	40
المطلب الثالث: أهمية دراسة وتحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري	42

الفصل الثاني قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر	
المبحث الأول: دراسة تحليلية للميزان التجاري والموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 1990 – 2019	**48**
المطلب الأول: دراسة تحليلية للميزان التجاري	48
المطلب الثاني: دراسة تحليلية للموازنة العامة	52
المبحث الثاني : القياس الاقتصادي للعلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 1990 – 2019	**54**
المطلب الأول: نتائج اختبار جذر الوحدة	54
المطلب الثاني: نتائج اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج VAR	58
المطلب الثالث: معادلات تقدير النموذج في المدى الطويل	62
المطلب الرابع: اختبار التوزيع الطبيعي واختبار LM وتحليل دوال الاستجابة	63
الخاتمة	**66**
قائمة المصادر والمراجع	**69**
قائمة الملاحق	**73**

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019	49
الجدول رقم (02): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019	52
الجدول رقم(03) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور	54
الجدول رقم (04) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور	55
الجدول رقم (05) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور	56
الجدول رقم (06) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور	57
الجدول رقم (07) : نتائج جميع اختبارات ديكي فولر المطور باختصار	58
الجدول رقم(08) :نتائج اختبار جوهانسون لمتغيرات الدراسة (النموذج)	59
الجدول رقم(09) :نتائج تطبيق اختبار غرانجر للسببية على المتغيرين .	60
الجدول رقم(10) :نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي**VAR**	61
الجدول رقم(11) : اختبار التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي	63
الجدول رقم(12) : نتائج اختبار **LM**	63

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019	51
الشكل رقم (02): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019	53

مقدمة

مقدمة:

تمهيد

في ظل التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي لم يعد ينظر للعجز الميزانية على أنه كارثة مالية محققة، خاصة مع ظهور نظرية العجز المؤقت والمنظم والعجز التوأم حيث تعتبر أن حدوث حالة الركود أو الكساد هو العجز الحقيقي الذي يتعرض له الاقتصاد وليس العجز بمفهومه المحاسبي، ولقد أصبح تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكلي من بين الأهداف الأساسية لمختلف النظم ولمعظم واضعي السياسات الاقتصادية، ولقد ثار جدل كبير بين الاقتصاديين حول مضمون التوازن الاقتصاد الكلي، إلا أن الكثير منهم أجمع على أن هذا التوازن لا يتحقق إلا بالوصول إلى مستوى التشغيل التام الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة وهو ما يطلق عليه بالتوازن الداخلي، إلا أن التطور الفكر الاقتصادي أضاف بعدا آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في التوازن الخارجي، وهكذا تطورت فلسفة التوازن الاقتصادي.

فلقد توسع إطار التوازن ولم يبق توازنا كميا أو محاسبيا بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في ميزانية الدولة، إذ أن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التوازن الداخلي (الميزانية العامة) والتوازن الخارجي (الميزان التجاري). وجاء في الأدبيات الاقتصاد الكلاسيكي وجود علاقة السببية الايجابية الصادرة من عجز الموازنة العامة مؤدية إلى عجز الحساب الجاري، إلا أن هناك غير الطرح فيما يتعلق بتشخيص العلاقة، كما أن بعض التجارب لا تدعم هذا الطرح الكلاسيكي

إن موضوع العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري من المواضيع الاقتصادية المهمة ليس على صعيد الدول النامية فقط، بل على صعيد الدول المتقدمة أيضا، وقد برزت أهمية هذا الموضوع عندما شهدت فترة الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في

كل من الميزانية العامة والميزان التجاري، وهو ما سمي في ذلك الوقت بالعجز التوأم أو العجز الثنائي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط والتي ارتبطت سياساتها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي، حيث تعتمد في تمويل جل نفقاتها العامة من الجباية البترولية، بالإضافة إلى اعتمادها على الواردات في توفير السلع الاستهلاكية والاستمرارية، كما تعتمد في تحصيل إيراداتها من العملة الأجنبية على الصادرات التي هي في أغلبها من النفط والمحروقات.

وبهذا، فقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة تقلبات ساهمت في ظهور أوضاع تتراوح بين الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية والتي تتعارض بدورها مع شروط الاستقرار الاقتصادي الكلي كمناخ ملائم للتنمية، وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لتبيان علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري ولإظهار موقع هذه العلاقة من الاستقرار الكلي.

إن التطورات الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري والمتعلقة بالتوازنات الاقتصادية الكلية تستلزم وتستدعي دراسة وتحليل علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري، من هذا المنطلق تتضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

- **الإشكالية الرئيسية:**

أثر رصيد الميزان التجاري على توازن الميزانية العامة في الجزائر ؟

- **الأسئلة الفرعية:**

ومن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه عدة أسئلة تتمثل فيما يلي:

1- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين ميزان التجاري وعجز الميزانية؟

2- هل توجد علاقة قصيرة الأجل بين ميزان التجاري وعجز الميزانية؟

3- هل يوجد تأثير ايجابي لرصيد ميزان التجاري على عجز الميزانية؟

- **فرضيات الدراسة:**

كما يمكن أن ننطلق من مجموعة من الفرضيات الأساسية وهي:

1-لا توجد علاقة طويلة الأجل بين ميزان التجاري وعجز الميزانية.

2-لا توجد علاقة طويلة قصيرة بين ميزان التجاري وعجز الميزانية.

3-يوجد تأثير ايجابي لرصيد ميزان التجاري على عجز الميزانية.

- **أهداف الدراسة:**

سعت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو التحقق من وجود علاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري من عدمه، كما سعت أيضا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التحقق من طبيعة العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري الجزائري واتجاهها.
- تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري الجزائري قياسيا، واستخلاص المضامين الاقتصادية.
- الأخذ بنتائج التحليل القياسي لتقديم بعض التوصيات والآليات التي قد تساعد في ضبط وتقليص عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري بشكل متزامن.

- **أهمية الدراسة:**

- الأهمية العلمية:

تجلت أهمية الدراسة من خلال مساهمتها في سد الفجوة العلمية في الدراسات السابقة، وذلك من خلال تحقيق إضافة علمية وإثراء الجانب المعرفي، ودعم المكتبات العلمية بمساهمة جديدة في تحليل العلاقة بين العجزين المالي والتجاري، تضاف إلى المساهمات المستمرة التي تسلط الضوء على الأسباب المتداخلة والآثار الناجمة عن تزامن واستمرار هذين العجزين في العديد من الاقتصادات.

- الأهمية العملية:

يمكن لهذه الدراسة من خلال تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري، أن توفر رؤية لصانعي القرار الاقتصادي الجزائري، لتمكينهم من صياغة السياسات الاقتصادية التي قد تساهم في تحفيز النمو والتنمية المستدامة، فمثل هذا التحليل يفضي إلى استشراف الخيارات والبدائل الممكنة لصياغة سياسات مالية وتجارية جزائرية تساهم في معالجة التشوهات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمثل تزامن العجزين أحد أهم مظاهرها.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- معرفة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري
- يعتبر الموضوع مستحدثا، بالرغم من وجود الظاهرة في فترات سابقة، وهذا نظرا للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في فترة الدراسة .
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد الكلي وعلاقته بموضوع الاقتصاد القياسي الكمي
- الرغبة في دراسة والبحث في هذا الموضوع.

- **حدود الدراسة:**

1-الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.

2-الإطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى ثلاثين سنة (1990 –2019)

- **منهجية الدراسة:**

لمعالجة الفرضيات المقترحة، والإجابة على الأسئلة المطروحة، قام الدارس باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي، لعرض وتحليل البيانات، كما تم استخدام أسلوب التحليل القياسي، لاستقصاء طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وتحديد اتجاهها السببي، وذلك باستخدام سلسلة من الاختبارات الحديثة، مثل اختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك لجوهانسن، واختبار السببية لجرانجر، واختبار ستودانت وفيشر ، واختبار التوزيع الطبيعي واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، كما تم الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي الذي يستخدم للتغلب على الارتباطات المتعددة بين السلاسل الزمنية، ويقيس تأثير العلاقات الدالية بينها، واعتمد الدارس على المصادر الثانوية في جمع البيانات من خلال الكتب والمراجع العربية، والأبحاث والدراسات السابقة والدوريات والمجلات والتقارير المالية الصادرة عن الجهات الرسمية.

- **الدراسات السابقة:**

- الدراسة التي قامت بها طالبة: بركات مريم، "تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم (حالة الجزائر – دراسة تحليلية – للفترة 2001 /2018)"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي جامعة المسيلة 2019/2018.
- الدراسة التي قام بها طالب: إهاب مخيش، " أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة – الجزائر –)" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي جامعة المسيلة 2019/2018.

- الدراسة التي قام بها طالب: محمود حسين علي عيسى، " تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الفلسطيني 1995 – 2018)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد جامعة السودان 2020/2019.
- الدراسة التي قام بها طالب :عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة تلمسان، 2012 .

الفصل الأول

التوجه النظري (الإطار النظري للدراسة)

- **المبحث الأول: عجز الموازنة العامة (مفهوم، أنواع، أسباب وآثار)**
- **المبحث الثاني: عموميات حول الميزان التجاري**
- **المبحث الثالث: العلاقة النظرية والرياضية بين عجزي الموازنة والميزان التجاري**

المبحث الأول: عجز الموازنة العامة (مفهوم، أنواع، أسباب وآثار)

أصبح مصطلح عجز الموازنة العامة، أو العجز الموازني شائع الاستعمال، للأهمية التي تمثلها الموازنة العامة للدولة، وهذا لما تعبر عنه من خطط وبرامج لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وعليه فالخلل فيها قد يؤثر على الوضع الاقتصادي للدولة في الداخل، وحتى على المستوى الدولي.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة.

قبل التطرق إلى عجز الموازنة العامة، سنفكك المصطلح إلى شقين: الموازنة العامة والعجز، وعليه سنتعرف على كل واحد منهما حتى يتضح المفهوم بشكل أفضل، على النحو التالي:

أولا: ماهية الموازنة العامة.

ظهر مفهوم الموازنة العامة مع ظهور صفة الدولة الحديثة، باعتبارها تمثل المالية العامة للدولة وكيفية تسييرها، وفيما يلي سنعرج على أهم الجوانب التي تبين مفهوم الموازنة العامة للدولة.

1- **تعريف الموازنة العامة:** تناولها آرون ويلدافسكي في كتابه "البعد السياسي لعملية الميزانية"، من عدة زوايا:[1]

- **وثيقة:** تحوي كلمات وأرقام، وتقترح نفقات لأغراض وبنود معينة.
- **سلوك مقصود:** وسيلة ارتباط بين المصادر المالية، والسلوك الإنساني لتحقيق أهداف وسياسات معينة.
- **سلسلة من الأهداف:** لكل هدف تكاليف محددة.
- **جهاز وأداة اختيار:** تختار بين بدائل الإنفاق.
- **خطة:** تنسيق بين عدة خيارات، أو بدائل لتحقيق هدف ما.
- **وسيلة:** لتحقيق أهداف، وضمان فعالية القرارات المتخذة.

[1]- **بركات مريم**،مذكرة تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم (مذكرة ماجستير)، جامعة المسيلة ،2019 ، ص8.

❖ **عقد:** بين البرلمان والسلطة التنفيذية.

❖ **أداة رقابة:** لتتبع المصادر واستخداماتها، حسب ما تم التسطير له.

وحسب المشرع الجزائري، فقد جاء الإطار القانوني للموازنة العامة كما يلي:

• المادة 06 القانون 17/84، فإنه "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".[1]

المادة 03 القانون 21/90 فإن "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي، والنفقات بالرأسمال، وترخص بها".[2]

وعليه يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة على ضوء التعريفات السابقة بأنها محصلة لما قدرته الدولة في جانب الإيراد ومصادره، ومسار الإنفاق وكيفيته، في خطة سنوية توضح توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية.

2 – خصائص الموازنة العامة ومبادؤها:

2-1- خصائص الموازنة العامة: من التعريفات المذكورة، نستخلص الخصائص المرتبطة بالموازنة العامة:[3]

❖ الأرقام الواردة في الموازنة العامة هي أرقام تقديرية فقط وليست فعلية؛

❖ الموازنة العامة للدولة لا يمكن تنفيذها إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية؛

❖ الموازنة العامة للدولة تكون لمدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، فلا يمكن تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة لفترة زمنية غير محددة؛

---

[1]- القانون17/84 المؤرخ في 1984/07/07 ، المتعلق بقوانين المالية ، المعدل والمتمم.

[2]- القانون 21/90 المؤرخ في : 1990/08/15 يتعلق بالمحاسبة العمومية ، جريدة رسمية عدد 35.

[3]- **بركات مريم** ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

❖ الموازنة العامة للدولة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، وقد ازدادت أهمية الموازنة العامة بتطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي.

2-2- مبادئ الموازنة العامة: وهي أهم القواعد المتعارف عليها لإنجاز الموازنة العامة:

أ- **القواعد التشريعية:** وتمثل الضوابط القانونية للموازنة العامة: [1]

القاعدة السنوية: أي البعد الزمني للموازنة العامة، وتحديد هذه المدة يأخذ عدة اعتبارات تتوافق وخصائص الموازنة (ماليا، اقتصاديا وسياسيا)، حيث تعتبر السنة فترة طبيعية لمختلف التغيرات التي تطرأ على الإيرادات والنفقات (مثل تغير الموسم الاقتصادي، الإنتاجية...).

قاعدة الشمول: وتعني أن موازنة الدولة شاملة لجميع نفقاتها وجميع إيراداتها، دون نقص أو إغفال، حيث تظهر إيراداتها أيا كان مصدرها، ونفقاتها بكل أنواعها.

قاعدة عدم التخصيص: أو الشيوع، ومعناها أن تدخل جميع الإيرادات بكل مصادرها وأنواعها، وتصهر ليعاد توزيعها لتغطية النفقات.

قاعدة وحدة الموازنة: أي أن جميع إيرادات الدولة ونفقاتها تدرج في وثيقة واحدة.

قاعدة التوازن: ويقصد بها إيجاد التعادل بين نفقات الدولة وإيراداتها خلال السنة المالية.

ب – القواعد الإدارية (التنفيذية): تهتم بعلاقة السلطات التنفيذية بالسلطة التشريعية وبالمجتمع، من خلال:[2]

❖ **تنظم في الاتجاهين:** بحيث تتدفق المقترحات من الجانب التنفيذي إلى سلطات تخطيط الموازنة، ثم يعاد تدفق مختلف قرارات السلطات التشريعية إلى جهات التنفيذ؛

❖ تحد المسؤوليات على كافة مستويات السلطة التنفيذية، تطبيقا لمبدأ لا اختصاص بدون مسؤولية؛

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 9.

[2]- **صبرينة كردودي** ،ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، (أطروحة دكتوراه) ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ، 2014 ،ص122 ، 123.

❖ حسن التصرف والإدارة الرشيدة، حيث أن إجازة السلطة التشريعية تعتبر سامحة وملزمة، وعلى جهات التنفيذ حسن استخدام الاعتمادات، ليس بهدف الإنفاق فقط، وإنما بهدف تحقيق أهداف تسييرية؛

❖ **مرونة التنفيذ:** وهنا يأتي دور السلطات التنفيذية والتشريعية معا في حسن استغلال الموارد، وتغيير مناهج الإنفاق حسب الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية.

3- أنواع الموازنة العامة للدولة: يتم تحديد نوع الموازنة العامة حسب توجيهات الدولة، كما يلي:[1]

❖ **موازنة الرقابة:** يتم فيها تحديد النفقات العامة للدولة اللازمة لإنشاء المرافق والبنى التحتية، وبعدها تحديد كيفية إيجاد الموارد اللازمة لتغطية هذه النفقات، وهنا يمكن للسلطة التشريعية مراقبة كيفيات التحصيل، والإنفاق حسب ما تم التخطيط له.

❖ **موازنة الأداء:** تجري أثناء التنفيذ، حيث تركز على ما يتحقق نتيجة الإنفاق، وتقوم على المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها، وبين المخرجات التي تتولد وتتحقق نتيجة هذا الإنفاق.

❖ **موازنة التخطيط والبرمجة:** وهي أسلوب يربط بين تخطيط البرامج والميزانية، ويهدف إلى توفير المعلومات والبيانات الضرورية لمتخذي القرار، لتحليل البدائل بالبحث عن البرامج ذات الفعالية لتحقيق الأهداف الأساسية للدولة، باستخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية.

❖ **الموازنة الصفرية:** وتعتبر شكلا حديثا للموازنة العامة، إذ تعتمد الفصل بين السنوات المالية بالنسبة للمشاريع، إذ تعتبر كل مشروع جديد بالنسبة للسنة المالية الجديدة، حتى ولو كان استكمالا لمشروع سابق، وعليه فهي تحدد النفقات بصفة مستقلة، وهدفها تخفيض التكاليف وترشيده الإنفاق.

[1]- **بركات مريم** ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

ملاحظة: يجب التفريق بين مصطلحي موازنة وميزانية، فالأول يعني تقدير مسبق للنفقات الإيرادات يكون في بداية السنة المالية، أما الثاني فهو (حساب ختامي)، لما تم تحصيله من جهة وإنفاقه فعلا عند نهاية السنة المالية.[1]

ثانيا: تعريف عجز الموازنة العامة.

تعددت المفاهيم التي تشرح هذا العجز كما يلي:

1- يتمثل المفهوم العام لعجز الموازنة العامة للدولة في الفرق السلبي بين جملة إيرادات الحكومة ونفقاتها غير أن تحديد طبيعة مكونات كل من الإيرادات العامة، والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس مختلفة باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي من أجله.[2]

2- عجز الموازنة العامة هو المفهوم المعاكس لتوازن الموازنة، ويعد مقياسا كميا لموقف موازنة الحكومة لهذا يستعمل مصطلح (مقياس العجز المالي)، فهو أكثر دقة من مفهوم العجز الموازني.[3]

3- عجز الموازنة هو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عن تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، لقصور الإيرادات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة.[4]

ومما سبق، فإن الفرق السالب بين إيرادات الموازنة العامة ونفقاتها، هو ما يعبر عنه بالعجز الموازني واستعمل الاقتصاديون العلاقة التالية للتعبير عن هذا الفرق كما يلي:

$$Qe=(\Delta T/T)/(\Delta E/E)$$

حيث: Qe: معامل حساسية الموارد للتغير في النفقات العامة؛ΔT: التغير في موارد الدولة ؛ T: موارد الدولة ؛ΔE: التغير في نفقات الدولة ؛E: نفقات الدولة.

---

[1]- **بركات مريم** مرجع سبق ذكره ،ص 10.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 11.

[3]- **المرجع نفسه** ، ص 11.

[4]- **لحسن دردوري**، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة مقارنة الجزائر- تونس) ،(اطروحة دكتوراه)، جامعة بسكرة ،2014،ص ص115.

وعليه يصبح المفهوم الشامل لعجز الموازنة العامة للدولة، هو عدم قدرة الإيرادات التي تقدرها الدولة بصفتها سلطة سيادية على مواكبة ما يلزمها من نفقات تسيير، بالإضافة إلى رؤيتها التنموية من خلال البرامج الاستثمارية، وهنا يظهر الفرق السالب ليبين على المدى القصير، المتوسط أو الطويل استمرار هذا العجز.

ملاحظة: يجب التفريق بين مصطلحي العجز المالي والعجز الاقتصادي، كما يلي:[1]

- العجز المالي أو الحسابي يمثل الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، وفق مبدأ الشمولية.
- العجز الاقتصادي يعبر عن الفرق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، التي يفترض أن تتضمنها الموازنة العامة، وبين الأهداف الفعلية الممكنة التحقق مترجمة بتخصيصات الموازنة.

المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة وأنواعه.

تحدد أسباب العجز في الموازنة العامة بحسب الهدف أو الحالة التي تحدث نتيجتها حالة العجز، والتي سيتم ذكرها أولا، أما أنواع الموازنة وفق مختلف المعايير سيدرج ثانيا.

أولا: أسباب عجز الموازنة العامة.

باعتبار عجز الموازنة العامة للدولة يعزى إلى زيادة نفقاتها بشكل مستمر، وعدم قدرة الإيرادات على التطور بالشكل المماثل، وعليه فإن أسباب العجز ترجع لما يلي:

1-تزايد النفقات العامة: يمكن أن يكون التزايد في النفقات الحكومية إما:

1-1- لأسباب ظاهرية: فيها يزداد الرقم الحسابي للإنفاق العام، دون أن يصاحبه زيادة حقيقية في السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة للدولة، ومن بينها:[2]

---

[1]- **بركات مريم**، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 12، 13.

أ) أثر التضخم: حيث أن اشتداد الضغوط التضخمية يضطر الدول إلى اعتماد زيادة في الأجور، والمرتبات بهدف تغطية العجز الحاصل في الطلب الاستهلاكي، غير أن هذه الزيادة تعبر عن نفس القيمة السلعية بكمية أقل من المقابل النقدي، أو كما يعبر عنها في الاقتصاديات بتمويل انخفاض قيمة العملة.

ب) الإنفاق العسكري وإنفاق الأزمات: يعبر عن ارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي، ومنها التي توجه لاستيراد الأسلحة، لأن ذلك غالبا ما يكون بالعملة الأجنبية وتستكمل هذه النفقات بعد الحروب بإعادة التعمير، أو بعد الكوارث الطبيعية.

ت) إختلاف الطرق المحاسبية: وذلك حين الانتقال من الميزانية الصافية إلى الميزانية الإجمالية، والتي تعني جمع كلي للنفقات، ما يضخم رقم الإنفاق العام دون أن تقابله زيادة حقيقية في الخدمات المقدمة.

ث) الإنفاق المظهري (التفاخري): عادة ما تعمد الدولة إلى إقامة أو صيانة المباني الحكومية بطريقة مبتذلة وفاخرة، تنتقص من الموارد العامة في مظهر تبذيري يرهق عاتق الدولة.

ج) تزايد أعباء الدين العام (الداخلي والخارجي): يعتبر الاستمرار في الاقتراض سبباً في تراكم فوائد الديون وأعبائها، ما يجعل الدولة منشغلة بتسديدها على حساب الأهداف التنموية المخطط لها.

ح) تواصل الدعم السلعي والإنتاجي المخصص للاستهلاك: حيث أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الدعم، ينتج عنه ارتفاع حجم النفقات التحويلية، ما سيؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.

خ) سياسات التوظيف الإداري: تضع الدول النامية على عاتقها مسؤولية امتصاص جزء من مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني، بتوفير مناصب شغل في مختلف أشكاله، كسبيل لتدنية نسبة البطالة، على الرغم من أن بعض العمالة الزائدة لن تعبر عن كفاءات وموارد مستغلة.

د) ارتفاع الأسعار العالمية: إذ أن بعض الدول المصدرة للموارد الأولية (على سبيل المثال البترول) ستستفيد من ارتفاع أسعار البترول في ميزان مدفوعاتها، لكن في المقابل ستعاني من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، باعتبار استيرادها لمعظم مواردها الاستهلاكية .

ذ) الفساد المالي والإداري: وفق التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية، وحسب مؤشرات القياس بيّنت انخفاضا في كفاءة التنفيذ، وارتفاع التكاليف العامة، بزيادة حجم الإنفاق، ومنه العجز الموازني، إذ أن المبالغ المرصودة لم تعكس تأثيرات إيجابية على أرض الواقع، خاصة في مجال الاستثمار.

1-2- لأسباب حقيقية: وهي الزيادة الفعلية في القيمة الحقيقية للإنفاق في وقت معين، يترجم بزيادة في قيمة نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة، ومنها:[1]

أ) **سياسة تمويل العجز:** وهي أفكار نادى بها كل من ليندال، كينز وميردال، والتي مفادها زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات (مثل أزمة الكساد العالمي 1929) ، لإنعاش الموارد العاطلة ، غير أن هذه السياسة قد فاقمت حالة العجز ، خاصة في الدول النامية التي يعاني جهازها الإنتاجي من قلة المرونة.

ب) **أسباب اجتماعية:** حيث أن الإنفاق الحكومي ذو أهداف تنموية، لأنه يتضمن مناحي التعليم، الثقافة، الصحة، التأمين الاجتماعي لتحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي لبعض الفئات الاجتماعية.

2-تراجع الإيرادات العامة: يعتبر الانخفاض في الإيرادات العامة مؤشرا على عدم قدرة الدولة استعمال سلطتها السيادية بشكل احترافي، يفي بغرض تنمية إيراداتها، وتتمثل أهم مظاهر تراجع الإيرادات في :[2]

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 13 .

[2]- **المرجع نفسه**، ص 14 .

2 – 1 – جمود الجهاز الضريبي: ويعني أن القوانين الموضوعة من طرف السلطة التشريعية، والتي تستوجب طول المدة، لا تكون طوعية ما سيؤثر على القوة السيادية للدولة في تنمية إيراداتها.

2 – 2 – ضعف الجهاز الضريبي: إن عدم تطوير الجهاز الضريبي للدولة، سواء من حيث الوعاء أو النسبة وذلك بهدف تطويعه لخدمة التنمية، من خلال حساب مرونة الضريبة، حيث نجدها لا تقل عن 30% في الدول المتقدمة، ولا تتعدى مجال 10–20% في الدول النامية.

وتحسب مرونة الحصيلة الضريبية للتغير في الدخل القومي كما يلي:

$$Qy=(\Delta T/T)/(\Delta y/y)$$

حيث: Qy: مرونة الحصيلة الضريبية للتغير في الدخل القومي؛ΔT: التغير في الحصيلة الضريبية؛ T: الحصيلة الضريبية؛ Δy: التغير في الدخل القومي؛ Y: الدخل القومي.

2 – 3 – كثرة المزايا والإعفاءات الضريبية: وذلك دون أن يقابلها توسعة في الأوعية الضريبية، حيث نجد الدولة تمنح مزايا عديدة، وفي بعض الأحيان متكررة بطريقة غير مدروسة على مستوى الأوعية الضريبية وبشكل لا يتلاءم مع تطلعات الدولة الإنمائية.

2– 4 – التهرب الضريبي: إن اتساع الاقتصاد غير الرسمي من مؤشرات التهرب من دفع الضرائب للدولة، ما يمكن المكلفين من إيجاد ثغرات في مجال التشريع الجبائي، للتملص من تسديد التزاماتهم الضريبية بمعنى تخلف مورد من الموارد الجبائية، بالإضافة إلى قصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها، ما يجعل تأخر دفع المستحقات المالية للسنة الحالية يسبب خللا في التوازن.

2 – 5 – الغش الضريبي: بخلاف التهرب الضريبي الذي يتعمد فيه المكلف إلى عدم دفع الضرائب، أو التأخر في دفعها، فإن التغيير في المعطيات المالية والمحاسبية للمكلف بهدف خفض الحصيلة الجبائية، يعتبر طريقة غش لعدم دفع الضرائب، وهذا أيضا يعد سببا في انتقاص موارد الدولة.

ثانيا: أنواع العجز الموازني.

يقسم العجز الموازني باعتبار المعيار المعتمد في تعريف هذا العجز كما يلي: [1]

1- من حيث مراحل تنفيذ الموازنة العامة: ويتم تقسيم العجز إلى:

1 - 1 - عجز تعترف به السلطة التنفيذية: ويظهر عند اعتماد الموازنة العامة للدولة، في بداية السنة المالية.

1 - 2 - عجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية: وهو نتيجة تغير الوضع الاقتصادي خلال تنفيذ الموازنة العامة.

1 - 3 - عجز بنيوي: يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات غير مماثلة لزيادة الإيرادات العامة.

2- من حيث مساهمة الدولة في العجز: ونجد فيه الأنواع التالية:

2 - 1 - العجز المفروض: باعتبار أن النفقات العامة تمتاز بالزيادة المستمرة سنة تلو الأخرى، وأحيانا ما تجد الدولة صعوبة في مواكبة هذه الزيادة بتنمية الإيرادات العامة، وهنا يظهر العجز في الميزانية.

2 -2- العجز المقصود: أي وجود رغبة للدولة للوصول بالاقتصاد إلى أهداف معينة، فتتعمد زيادة نفقاتها من أجل إنعاش المشاريع الاقتصادية، وهنا تستخدم الدولة طرق مؤقتة لتمويل هذا العجز.

3- من حيث المقاييس المستخدمة في تبيان العجز: وهو التقسيم الشائع، ويكون كما يلي:

3 - 1 - العجز الشامل: ويمثل الفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية والقطاع العام والإيرادات في القطاعات الحكومية، ويقدم صورة وافية لكل أنشطة الحكومة (الإدارات المركزية، الهيئات المحلية...).

[1]- **المرجع نفسه**، ص 14، 15.

3 – 2 – العجز الأساسي: أو العجز الجاري، ويقاس بالفرق بين مجموع كل النفقات من الإيرادات مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة.

3 – 3 – العجز التشغيلي: في ظروف التضخم، بمعنى العجز الشامل منقوصا منه ما يدفع للدائنين في سبيل تصحيح التضخم النقدي (ما يدفع للدائنين من فائدة نظير الارتفاع في المستوى العام للأسعار).

3 – 4 – العجز الهيكلي: ويعبر هذا العجز عن عدم قدرة الإيرادات بالنمو، بنفس القدر الذي تنمو به النفقات باستمرارية الاختلال ما بين الإيرادات والنفقات على المدى الطويل.

3 – 5 – العجز المستتر: وهو العجز الناجم عن العمليات المالية، ومنها دعم أسعار الفائدة وضمانات أسعار الصرف للمؤسسات المالية الحكومية (البنوك المركزية، الحكومات والولايات).

3 – 6 – العجز المحلي: وهو ناتج طرح النفقات الحكومية من إجمالي الإيرادات الذاتية للدولة (دون المنح الخارجية)، وبالتالي فهو يعبر عن موقف الحكومة تجاه نفسها دون تدخل أطراف خارجية.

المطلب الثالث: آثار العجز الموازني حسب طرق تمويله.

تعتمد الدولة على أساليب مختلفة لتمويل عجز موازنتها، كوسيلة لتدارك النقص الحاصل في الإيرادات غير أن بعض الطرق قد تحدث آثارا غير مرغوب فيها.

أولا: زيادة الضرائب.

تقوم الدولة غالبا برفع معدلات الضرائب كمصدر لزيادة إيراداتها، غير أن هذه الوسيلة قد تنتج آثارا من بينها:[1]

1- رفع الضرائب غير المباشرة: والتي يتحملها المستهلكون النهائيون، ما سيعود بالسلب في تراجع القوة الشرائية للأفراد، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المدخرات (زيادة الاستهلاك على

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 16.

حساب الادخار عن طريق التضحية بجزء من المدخرات، للحصول على الحاجات الاستهلاكية الضرورية).

2- رفع الضرائب على الأنشطة الاستثمارية: أو استحداث أنواع أخرى بغرض تمويل عجز الموازنة العامة سيؤثر سلبا على الاقتصاد، فإما أن يحول القطاع الاقتصادي أعباء الضريبة للمستهلكين من خلال زيادتها في تكاليف الإنتاج، أو أن يحدث تراجعا في النشاط الاقتصادي، إذا ما بلغت قيمة الضرائب الحد الذي يقتلها، بمعنى الضريبة سوف تقتل الضريبة .

ثانيا: استعمال الاحتياطات الأجنبية.

وهنا تقوم الحكومات بالاعتماد على ما تملكه من احتياطات من العملة الأجنبية، وعليه ستظهر اختلالات في أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، بالإضافة إلى الآثار التضخمية التي تأتي نتيجة ارتفاع قيمة الواردات السلعية في صورة تضخم مستورد، ويجب على الدولة الحفاظ على حد معين من الاحتياطي من العملة الأجنبية، وذلك من أجل :

- ❖ المحافظة على سعر صرف العملة المحلية؛
- ❖ عدم الاضطرار إلى اللجوء للاقتراض الخارجي .[1]

ثالثا: الاقتراض.

كخطوة موالية تعتمدها الدولة لتمويل عجز موازنتها اللجوء إلى الاقتراض، لسد احتياجاتها الإنفاقية وباختلاف مصادر الاقتراض ينتج الأثر على الاقتصاد، وتكون كالآتي:

1-الاقتراض المحلي: حيث يمول العجز عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، وتلجأ الحكومة لرفع معدلات الفائدة للتشجيع على الاكتتاب، ما يعني تحملها أعباءه في المستقبل، فيزيد العجز بدلا من التخلص منه، وخاصة عند تحديد معدلات الفائدة إداريا، ما يدخلها في حلقة مفرغة تحول دون تحقيق أهدافها التنموية[2]، ويمكن تلخيص آثاره كما يلي:

- ❖ مزاحمة القطاع الخاص؛

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 16.

[2]- **صبرينة كردودي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 170.

❖ اعتماد الدولة بشكل كبير على الاقتراض الداخلي يؤدي إلى إثقال كاهلها مع ارتفاع قيمة أقساط الديون؛

❖ الآثار الانكماشية على الاقتصاد الوطني بسبب سعر الفائدة، ما يجعل تكلفة رأس المال الثابت عالية جدا، ما يعني خفضا للميل نحو الاستثمار.[1]

2- **الاقتراض الخارجي:** إذا لم تجد الدولة سبيلا محليا لتمويل عجزها، تلجأ إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما يعبر عن كل أنواع القروض التي تستفيد منها الدولة خارج إقليمها[2]، ومنها صندوق النقد الدولي والبنوك الإقليمية، غير أن الاستفادة من هذه المساعدات والقروض تستوجب شروط تفرضها الجهة المقرضة:

❖ القيام بمراجعة التشريع المالي ؛

❖ إعادة النظر في السياسات الميزانية والنقدية ؛

❖ إعطاء المساعدات للبنك المركزي والخزينة العمومية وإدارة الضرائب، وذلك من أجل تطوريها.[3]

من الآثار المتعلقة بهذه الطريقة في التمويل اختلال على مستوى ميزان المدفوعات، من خلال خدمة هذه الديون وأقساطها، وهذا الدين يعتبر أسوأ باعتباره مسددا بالعملة الأجنبية، وهو ما يجعلها تدفع كلفة إضافية إلى الجانب السياسي، متمثلة في مجموعة الشروط المالية والنقدية التي تمليها المؤسسات.[4]

3- الاقتراض من البنك المركزي: عند عدم قدرة الدولة على إيجاد بدائل لتمويل عجز موازنتها، وكحل أخير تلجأ لاستعمال سلطتها السيادية، كطريقة تطبقها الدول التي تمتاز بمرونة جهازها

---

[1]- **لحسن دردوري** ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة مقارنة الجزائر- تونس)،مرجع سبق ذكره ، ص 130.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 131.

[3]- **لحسن دردوري** ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي ، ابحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 14، جامعة بسكرة ، الجزائر، ديسمبر 2013) ،ص 114.

[4]- **بركات مريم**، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

الإنتاجي، غير أنه في البلدان النامية، وفي مقابل محدودية استقلالية البنك المركزي، وحول كيفية قياسه، ومن يستلمه وكيف يتم توزيعه، وما هو الهدف من القيام بعملية الإصدار، فهو يشكل خطرا على اقتصاد الدولة. [1]

وبما أن هذا التمويل يترجم بزيادة المعروض النقدي، فإنه يتم التمييز بين ثلاث وضعيات لإصدار النقد هي: [2]

الوضعية الأولى: أن الكتلة النقدية المضافة ستجد مقابلاتها في الإنتاج، وهذا يعني لا وجود لآثار تضخمية باعتبار العرض سيستجيب لزيادة الطلب.

الوضعية الثانية: أن الكتلة النقدية المضافة سيتم اكتنازها أو ادخارها، فلا وجود لآثار تضخمية لعدم وجود زيادة في الطلب، لكن على المدى الطويل ستتحول هذه المدخرات إلى طلبات، ما يعني حدوث صدمات تضخمية.

الوضعية الثالثة: أن الكتلة النقدية المضافة ستحفز زيادة الطلب الاستهلاكي، ما يترجم مباشرة في ارتفاع الأسعار، غير أن استجابة الجهاز الإنتاجي كفيلة بمعالجة هذه الآثار.

رابعا: المعونات الأجنبية.

تمثل الهبات والمعونات التي تتلقاها الدول أهمية في تمويل عجز موازنتها، ولهذه المساعدة طرق منها: [3]

1-تحويلات نقدية مباشرة، ومخصصات تمويل مشاريع تنموية أو بنى تحتية ؛

2-مواد سلعية تستفيد منها، إما بتخفيض مصاريفها أو ببيعها لتمويل عجز موازنتها ؛

تقوم الدول الغنية بمنح نسبة من إجمالي دخلها القومي كمساعدة للدول النامية، ويخلف هذا النوع من التمويل آثارا تتراوح في سلبيته من إيجابياته، فيما بين استخدام المعونات لتحقيق

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 18.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 18.

[3]- **صبرينة كردودي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 187.

أهداف سياسية لصالح الدول المقدمة للمعونة من الشروط المملوءة، عن كيفية استعمال هذه المعونات بتغذية أسواق قد تبقي هذه الدول المستفيدة من المعونة مرتبطة بها مستقبلا.[1]

المبحث الثاني: عموميات حول الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري الأداة التي تمكن الدولة من قياس مدى إنخراط إقتصادها في الإقتصاد العالمي وذلك من ناحيتين، من ناحية الجانب السلعي أي التجارة المنظورة، ومن ناحية الخدمات أي التجارة غير المنظورة ويتأثر الميزان التجاري بعدة متغيرات التي من شأنها أن تحسن حالته أو تؤثر عليه بالسلب.

المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري

تعريف 1: يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية والمتمثلة في المبادلات من السلع، فإذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائض في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجز في الميزان التجاري، غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري غير صالح في البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الإقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان التجاري.[2]

يمكن تعريفه على أنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها. [3]

تعريف 2: يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف إستخدامه حاليا.[4]

---

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 187 ، 188.

[2]- **إهاب مخيش** ،أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة – الجزائر-(مذكرة ماجستير) ، جامعة المسيلة ،2019،ص 22،23.

[3]- **جمال عبد الناصر** ،المعجم الإقتصادي (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2006)، ص 387.

[4]- **إهاب مخيش**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

تعريف 3: الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي، وهذا ما يسمى ب "العجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية، بل كحدث دوري متصل بالدورة الإقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

أما الميزان التجاري السلبي فهو أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نومها واقتصادها على أيدي الإستثمار الأجنبي.[1]

و من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل للميزان التجاري على أنه:

الفرق بين القيمة الخاصة بالواردات والصادرات لإحدى الدول في فترة زمنية معينة ، ونقول أن هناك عجز في الميزان التجاري في حال كانت صادرات البلد أقل من الواردات ، و أن هناك فائض في الميزان التجاري في حال زادت صادرات البلد عن وارداته.

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري وأثره الاقتصادي:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما: [2]

1/ الميزان التجاري السلعي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا(الصادرات والواردات من السلع التي تتم عبر الحدود الجمركية) .

2/ الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول(النقل، السياحة ، دخول العمل ، رأس المال).

ويضم الميزان الخدمي أهم الخدمات المتمثلة في:

---

[1]- **عبد الجليل هجيرة** ،أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماجستير)، جامعة ابي بكر بالقايد ، تلمسان ، 2012، ص 97,96 .

[2]- **إهاب مخيش**، مرجع سبق ذكره، ص 25,24.

خدمات النقل: تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن إستغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سواءا برية أو بحرية أو جوية وفي الجانب المدين، ميزان مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة إستغلال وسائل النقل.

خدمات التعليم: هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.

اتصالات: تتمثل في خدمات البريد والاتصالات، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.

السفر والسياحة: يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها اللامسافرون والسواح ، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة إقامتهم، سواءا تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق، ويعرف المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل والاستجمام العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية مؤتمرات....الخ ، يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن، أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند إنتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.

التأمين: يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع ، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين، أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه، فالمبالغ المدفوعات إلى الداخل تسجل في الجانب المدين، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين.

نفقات الحكومة: هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج المعاشات....الخ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

خدمات أخرى: تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها: نفقات الإعلان والأفلام، العمولات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.

عائدات الاستثمار: هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة، ويتمثل في: [1]

- الدخل من الاستثمار المباشر أرباح الإستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع، والمعاد استثماره والأرباح الموزعة.
- الدخل الذي لا يعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية ، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات، الأوارق المالية والاكتتاب في أسهم وأرس مال الشركات.

ويكون الدخل الذي تدره هذه الأصول في صورة فوائد وأرباح، ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية والأرباح عن الإستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والإستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين.

أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري، فنلمس هناك أثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز، وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال يعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الايجابي والسلبي، فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالعجز، وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الايجابية الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد

[1]- - **المرجع نفسه**، ص25 ، 26.

المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى إحتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الإستمرار في بناء قدارت إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته وزيادة صادراته. [1]

المطلب الثالث: أهمية ميزان التجاري

حيث يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون بين 3 أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية رصيد الميزان التجاري= إجمالي الصادرات(*) – إجمالي الواردات(*)

على أنه يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه 'الميزان التجاري الدولي ' في هذا البلد.

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي ل (*) مثلا على أن الصناعة كفؤة جدا، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أو يدوي للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك ما تحدث حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد.

يعبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد

[1]- **المرجع نفسه**، ص26.

تلجأ الدولة للإستيراد لسد إحتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.[1]

المبحث الثالث: العلاقة النظّرية والرياضية بين عجزي الموازنة العامّة والميزان التّجاري

استقطب عجز الموازنة العامة، وعجز الميزان التجاري، اهتمام الكثير من الاقتصاديين منذ ثمانينات القرن الماضي، في كل من الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، وذلك عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزاً في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، وقد تم تناول هذين العجزين وفق أسسٍ ومنطلقاتٍ مختلفةٍ، ففي الدول المتقدمة، استهدفت دراسة هذين العجزين، تحديد مدى فعالية السياسات المالية والنقدية والتجارية، التي تتبناها هذه الدول، وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي، أما في الدول النامية، فيعزى الاهتمام بهذين العجزين وبالعلاقة المفترضة بينهما إلى استمرار هذين العجزين لفترات طويلةٍ في العديد من هذه الدّول، ومعاناة إقتصاداتها من إختلالاتٍ هيكليةٍ مزمنةٍ، أعاقت مسيرة التنمية، وأثرت سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي.

يحدث عجز الموازنة العامة، كما أوضحنا سابقا، عندما يكون الفرق بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكوميّة سالباً، بينما يحدث عجز الميزان التجاري عندما يكون الفرق بين صادرات الدولة من السلع والخدمات وارداتها منها سالباً، وعلى الرغم من تزامن هذين العجزين في بعض الاقتصادات، وارتباطهما بعلاقة تأثيرٍ مباشرةٍ لأحدهما على الآخر، كما أشارت معظم الأدبيّات السّابقة التي تناولت العلاقة بينهما، إلاّ أنّ لكلٍّ من العجزين أسباباً وآثاراً وعوامل داخلية وخارجية تؤثر فيه، تختلف عن الآخر كما تبين لنا من المبحثين السّابقين، وممّا لا شك فيه أن تحليل تلك العوامل والآثار، وفر لنا أساساً لفهم طبيعة العلاقة بين العجزين، وتحديد ما إذا كانا يشكلاّن ظاهرتين منفصلتين، أم أنّهما ظاهرتين متلازمتين، قد تتّسع العلاقة بينهما لتشمل أكثر من مجالٍ على الصعيد السببي أو التأثير المتبادل نتيجة هذا التّلازم، وبناءً عليه

[1]- **المرجع نفسه**، ص 27.

فإنّ هذا المبحث يحاول تفسير العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري، نظرياً ورياضياً، وكذلك يستهدف المبحث بيان مدى أهمية تحليل العلاقة بينهما.

المطلب الأول: العلاقة النّظرية بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري:

تباينت وجهات النظر التي سعت إلى تفسير العلاقة التي تربط عجز الموازنة العامة بعجز الميزان التجاري، فقد اعتقد الكلاسيك بعدم وجود علاقةٍ بين العجزين، بينما تبنّى الكينزيون وجود مثل هذه العلاقة، ثم ظهرت اتجاهات أخرى حديثة ربطت العلاقة بين العجزين بالعلاقات المتداخلة التي تربط كلاً منهما بالمؤشّرات الاقتصادية الأخرى، وفيما يلي توضيح لوجهات النظر المختلفة:

أ – الفكر الكلاسيكي:

قدّم "ديفيد ريكارد" أفكاره حول العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والتجارة الخارجية من خلال نظرية التكافؤ، التي تقضي بعدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، فالآلية التلقائية التي قدمها الكلاسيك لإعادة التوازن للميزان التجاري، وما يرافقها من زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات، لا ترتبط بالعجز في الموازنة العامة، وذلك لأن انخفاض حجم الواردات يرافقه انخفاض في الضرائب المفروضة عليها، وبالتالي انخفاض في الادخار الحكومي، ولكن هذا الانخفاض في الادخار الحكومي، من وجهة نظر "ريكارد"، سيقابله زيادة مكافئة في الادخار الخاص، ذلك لأن انخفاض الادخار الحكومي، سوف يتسبب في زيادة الأعباء الضريبية التي يتحملها القطاع الخاص، وهذه الزيادة في الضرائب المتوقعة من قبل القطاع الخاص، سوف يحتسّب لها هذا الأخير بزيادة مدخراته، بمعنى أن انخفاض الضرائب يكون مؤقتاً، ولا يغدو كونه تأجيلاً لتحصيل ضرائب حاليةٍ، ليعاد تحصيلها في وقت لاحق، وبالتالي فإن حجم الادخار الكلي المحلي لن يتأثر بانخفاض الضرائب، باعتبار أن

الانخفاض في الادخار الحكومي، سوف تعوضه الزيادة في الادّخار الخاص، وبذلك يتضح من نظرية "ريكارد" أن عجز الموازنة المؤقت، لن يكون له تأثير على الميزان التجاري.[1]

ب – الفكر الكينزي:

تبنى هذا الفكر وجود علاقة مباشرة بين عجز الموازنة العامّة وعجز الميزان التجاري، وحدد اتّجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الميزان التجاري، فارتفاع العجز في الموازنة العامة، من وجهة نظر كينز، ينجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي ينخفض حجم الادخار الحكومي نتيجة الزيادة في الانفاق الحكومي، وفي ظل نظام سعر صرفٍ مرنٍ، فإن ارتفاع معدل الفائدة الناجم عن انخفاض حجم الادخار المحلي، سوف يتسبب في زيادة الطلب على العملة المحلية، فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويحدث العجز في الميزان التجاري، وبذلك يكون عجز الموازنة العامة قد تسبب في عجز الميزان التجاري وترافق معه.[2]

ت–الاتجاه الذي يربط العجز في الموازنة العامة بالعجز في الميزان التجاري من خلال العلاقة المتداخلة بين كلٍ منهما وبين الدخل القومي والإنتاج:

تؤدي الزيادة في الدخل والإنتاج إلى زيادة الواردات، كما تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبيّة المفروضة على الدخل والأنشطة الإنتاجية المحلية، والإيرادات الضّريبيّة المتحصّلة من الرسّوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية (الواردات)، وغالباً ما تكون نسبة الزيادة في الإيرادات الضريبية المتحصلة من الرسوم الجمركية أعلى من نسبة الزيادة في الإيرادات الضريبية المحلية، وبالتالي تعتمد بعض الدول في تمويل العجز في الموازنة العامة على الإيرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية، وكلما زادت نسبة الإيرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات إلى الإيرادات الضريبية المحلية، اتجهت الدولة أكثر إلى

[1]- **محمود حسين علي عيسى** ،تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري (دراسة تطبيقية على الأقتصاد الفلسطيني 1995 – 2018) ،(أطروحة دكتوراه) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. السودان ، 2020 ، ص 72.

[2]- **المرجع نفسه**، ص72 .

زيادة وارداتها لتنمية الإيرادات العامة، وذلك على حساب الإيرادات الضريبية المحلية المتحصلة من الدخل والأنشطة الإنتاجية المحلية، وهذا ما يتسبب غالبا في تزامن العجز التجاري مع عجز الموازنة العامة، وخاصة عندما يتم توجيه الإيرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، نحو تغطية العجز في الموازنة العامة، دون إبلاء أي اهتمام بحماية الإنتاج المحلي، أو الحدّ من معدلات التضخم المستورد، ويتجلى هذا التداخل بين العجزين واضحاً في الاقتصادات النامية المفتوحة على العالم الخارجي، أكثر منه في الاقتصادات المتقدمة.[1]

ث- الاتّجاه الذي يربط العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري بالطلب الفعال:

ينجم عجز الموازنة وفقاً لهذا الاتجاه عن زيادة الإنفاق الحكومي، وباعتبار أنّ هذا الأخير عنصر من عناصر الطلب الفعال، فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تزيد مستوى الدخل بفعل مضاعف الإنفاق الحكومي، وبزيادة مستوى الدخل سوف يزداد الطلب على الإنتاج، وخاصة على المنتجات المستوردة، وبالتالي تزداد حصيلة الواردات أكثر من الصادرات، مما يتسبب في حدوث عجزٍ في الميزان التجاري.[2]

ج- الاتجاه الذي يربط العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري بسعر الفائدة والاستثمار الأجنبي:

تتسبب الزيادة في عجز الموازنة العامة، وفقاً لهذا الاتجاه، بارتفاع سعر الفائدة، الذي ينجم عن انخفاض الادخار المحلي، فالزيادة في عجز الموازنة العامة تنجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، الذي يتسبب أيضا بانخفاض الادخار الحكومي، وبالتالي انخفاض الادخار المحلي، وارتفاع سعر الفائدة، ويتسبب ارتفاع سعر الفائدة في زيادة الاستثمار الأجنبي، مما يؤدي إلى

---

[1]- **محمود الجعفري وناصر العارضة** ،السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة (فلسطين: معهد ماس ، 2002) ، ص25.

[2]- **محمود حسين علي عيسى** ، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

زيادة الطلب على النقود، فيرتفع سعر صرف العملة المحلية، وتزداد الواردات وتنخفض الصادرات، ويحدث العجز في الميزان التجاري.[1]

وأيّاً كانت وجهة النظر التي تربط بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري، فإن طبيعة العلاقة بين العجزين تحكمها السياسات الاقتصادية للدولة، وخاصة المالية وفقا للاعتبارات التالية:[2]

- نسبة الايرادات الضريبية المتحصلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات إلى الإيرادات العامة الكلية، فكلما زادت هذه النسبة، زاد توجه الاقتصاد نحو المصادر الخارجية لتمويل العجز في الموازنة.

- نسبة الإنفاق الحكومي التطويري (الرّأسمالي) إلى الإنفاق الحكومي العام، فكلما زادت هذه النسبة، زاد تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الدخل القومي الإجمالي.

- مدى قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة الاحتكار والإغراق والتهريب، فكلما انخفضت قدرة الاقتصاد على مواجهة هذه الممارسات، زاد العجز في الميزان التجاري، دون زيادة الإيرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، وبالتالي زيادة التسرب المالي من الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة.

– مدى قدرة الدولة على توفير الحوافز لدعم الصادرات، فرغم أن هذه الحوافز تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي في الأجل القصير، إلا أنها ستؤدي إلى زيادة الدخل والإنتاج في الأجل الطويل، وبالتالي سوف تزداد الإيرادات الضريبية المحلية المتحصلة من الدخل والإنتاج، على حساب الإيرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات.

---

[1]- **قاسم محمد جديتاوي ومحمد سليمان طراونة** ،العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة 1980- 2010 (الأردن: المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ،المجلد 2 ، العدد 1، 2015) ، ص8.

[2]- **محمود الجعفري وناصر العارضة**، 2002، مرجع سبق ذكره، ص 28– 30 .

– توجيه الإنفاق الحكومي لدعم القطاعات الإنتاجية الأكثر كفاءة، أو للاستثمار في البنية التحتية اللازمة للتنمية، كالطاقة والنقل والاتصالات والري، فكلما زادت نسبة الإنفاق الحكومي الموجه لهذه القطاعات، كلما كان الإنفاق الحكومي محفزاً للتجارة الخارجية، وتنمية الصادرات.

– زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة، وضرائب الشراء المفروضة على الواردات من السلع الاستهلاكية، أكثر من تلك النسبة المفروضة على السلع المحلية المناظرة لها، مما سيؤدي إلى زيادة تدريجية في الإنتاج والدخل، وزيادة اعتماد الموازنة العامة على التمويل الذاتي من الأنشطة الإنتاجية المحلية.

يتضح مما سبق، أن العلاقة بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية، تكون واضحة ومباشرة في الاقتصادات النامية المفتوحة على العالم الخارجي، التي تلجأ إلى تمويل الخزينة بالاعتماد على الإيرادات الضريبية غير المباشرة، المتحصلة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، فالأصل أن تهدف الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية إلى حماية المنتج المحلي ودعم قدرته على منافسة الواردات، وتخفيض اعتماد الاقتصاد القومي على الاقتصادات الخارجية في تلبية الطلب المحلي، وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري، ولكن ما يحدث في الاقتصادات النامية، أن اعتمادها على الرسوم الجمركية في تمويل الخزينة، تسبب في انحسار قدرتها على توليد الإيرادات المحلية اللاّزمة لتمويل الخزينة، فزيادة الواردات يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي والدخل، وينخفض معه الطلب على العمالة، فتزداد معدلات البطالة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية المحلية المتحصلة من الدخل والإنتاج، وفي حال استمرار هذا الاتجاه، فإن تمويل الواردات قد يتطلب الاعتماد على مصادرٍ خارجية، سواءً كانت قروضاً أو مساعدات، أو تصدير العمالة المحلية للعمل خارج إطار الاقتصاد القومي، مما يعني إحداث المزيد من التشوهات والاختلالات في الاقتصاد.

المطلب الثاني: العلاقة الرياضية بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري:

تقدم المتطابقة الاقتصادية بين الطلب الكلي والعرض الكلي أساسا نظرياً لدراسة العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري، فمكونات الناتج المحلي الإجمالي تتمثل بالمتطابقة:

$$Y= C + I + G + (X-M) \quad \text{.....(1)}$$

حيث:

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

C : الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي.

I : الاستثمار.

G: الإنفاق الحكومي.

X: الصادرات من السلع والخدمات.

M : الواردات من السلع والخدمات.

أما استخدامات الناتج المحلي الإجمالي فتتمثل بالمتطابقة:

$$Y = C + S + T \quad \text{.....(2)}$$

حيث:

S : الادخار الخاص.

T: إيرادات الحكومة من الضرائب.

وبمساواة المتطابقة (1) مع المتطابقة (2) يكون:

$$C + I + G + (X-M) = C + S + T$$

$$I + G + (X-M) = S + T$$

$$(X-M) = (S - I) + (T - G) \quad \text{.....(3)}$$

$$Td = Sd + Bd$$

يمثل المقدار (Td = X – M) رصيد الميزان التجاري، أي الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ويمثل المقدار (Sd = S – I) رصيد موارد القطاع الخاص، أي الفرق بين الادخار الخاص والاستثمار الخاص، بينما يمثل المقدار (Bd = T – G) رصيد الموازنة العامة، أي الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.[1]

تدل المتطابقة (3) أن عجز الميزان التجاري يساوي مجموع عجزي الموازنة العامة وموارد القطاع الخاص، وبالتالي فإن زيادة عجز الموازنة العامة (Bd = T – G) سوف يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري (Td = X – M)، إذ أن زيادة عجز الموازنة الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي (G)، أو انخفاض الضرائب (T)، سوف يؤدي إلى زيادة الدخل (Y)، وبالتالي سوف يزداد الطلب على الواردات(M)، وترتفع حصيلتها، ومن ناحية ثانية فإن عجز الموازنة العامة قد يتسبب في ارتفاع سعر الفائدة، وارتفاع سعر صرف العملة المحلية، مما يؤدي أيضا إلى زيادة الواردات (M)، وانخفاض الصادرات (X)، كما أن انخفاض الضرائب (T)، أو زيادة الانفاق الحكومي (G)، سوف يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي عن احتياجات الاستثمار، وبالتالي يختل شرط التوازن (S = I)، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

وبتحليل آخر للمتطابقة ميز "سامي خليل" بين حالتين مختلفتين، الحالة الأولى التي تفترض ثبات عجز موارد القطاع الخاص، أي يكون الفرق (S – I) مستقرا طوال الوقت، فإن التغيرات التي تطرأ على الموازنة العامة ستنتقل تماما إلى الميزان التجاري، أما الحالة الثانية التي تفترض أن التغيرات التي تطرأ على الموازنة العامة، سوف يتم تعويضها بشكل كامل من خلال التغير في موارد القطاع الخاص، وبالتالي لن يكون هناك تأثير للتغيرات في الموازنة العامة على الميزان التجاري.[2]

---

[1]- **محمود حسين علي عيسى** ، مرجع سبق ذكره ، ص 76,75 .

[2]- **سامي خليل** ،نظرية الاقتصاد الكلي الكتاب الأول : المفاهيم والنظريات الأساسية (الكويت: جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي ،1994)ص 135- 137 .

ويرى الدارس أن التحقق من طبيعة العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري، يتطلب تحليل مكونات هذين العجزين وتأثيراتها الاقتصادية، فإذا عدنا للمتطابقة (3)، لابد من تحليل مكونات رصيد الموازنة العامة بشكل أكثر تفصيلا، فإذا كانت نسبة كبيرة من الضرائب (T) تتحصل من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات (M)، فإن هذه الضرائب تزداد كلما زادت الواردات، وهو ما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري (Td = X – M)، أما بالنسبة للإنفاق الحكومي (G)، فهو يعتمد تماما على الضرائب المحلية والرسوم الجمركية، فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي، فإن الضرائب المحلية سوف تزداد، ولكن هذه الزيادة غالبا ما تكون أقل من الزيادة في الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، لأن زيادة الدخل عادة ما تتبعها زيادة في الواردات، وخاصة في الاقتصادات النامية.

المطلب الثالث: أهمية دراسة وتحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري:

تركز اهتمام الاقتصاديين خلال العقود الثلاثة الماضية، على تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري، لما لهذا التحليل من أهمية كبيرة على صعيد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ففي الدول المتقدمة أصبح تزامن العجزين، يؤرق صانعي السياسات الاقتصادية، فاتجهوا إلى تحليل العلاقة بين العجزين، لعلهم يجدوا ضالتهم في السياسات المالية والتجارية الكفيلة بتحسين الأداء الاقتصادي، وضمان استمرار النمو، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، أما في الدول النامية، التي عانت اقتصاداتها، طوال سنوات كثيرة، من اختلالات وتشوهات هيكلية مزمنة، حالت دون استقرار هذه الاقتصادات، وقوضت فرص النمو والتنمية فيها، فإن تزامن عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري، أضاف لهذه التشوهات الكثيرة تشوهاً آخر، كانت له أبعاد وآثار سلبية على أداء تلك الاقتصادات، ولهذا انصب اهتمام الاقتصاديين في هذه الدول على تحليل العلاقة بين العجزين، بهدف تحديد الآليات المناسبة، التي قد تساهم في إعادة التوازن للميزانين المالي والتجاري، أملاً في الانطلاق نحو إعادة التوازن لكافة الاختلالات البنيوية التي تعاني منها اقتصادات بلدانهم.

وتتجلى أهمية تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري من خلال النقاط التالية:

أ-تكمن أهمية دراسة وتحليل العلاقة بين العجزين، كونها تعكس طبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخارجي، وبالتالي فإن تحديد مكامن الخلل في هذه العلاقة سوف يساهم في تحديد العلاج المناسب لتصويب هذه العلاقة، بما يعزز الأداء الاقتصادي، وتحقيق النمو والتنمية المستدامة، إذ أن وجود علاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري، أيّاً كانت طبيعتها، يعني أن السياسات الاقتصادية الكلية التي ستقلص العجز في أحد الميزانين، فإنها قد تساهم أيضاً في تقليص العجز في الميزان الآخر، بمعنى أن تحليل العلاقة بين الميزانين المالي والتجاري، سوف يحدد مدى قدرة القطاع العام، من خلال سياسته المالية المتجسدة في طرفي الموازنة العامة، على التأثير في بنية الميزان التجاري، ومن جهة ثانية، سوف يحدد هذا التحليل أيضا مدى قدرة القطاع الخارجي في التأثير على السياسة المالية للقطاع العام.[1]

ب- إن تحديد العوامل المحددة للعجز في الموازنة العامة من جهة، والعوامل المحددة للعجز في الميزان التجاري من جهة ثانية، وربط هذه المحددات بالعلاقة المفترضة بين العجزين، سوف يساهم بشكل أكثر كفاءة في ربط أدوات السياسات المالية والتجارية، التي من شأنها تخفيف الآثار الناجمة عن عجزي الميزانين، ومحاولة التحكم بهما وضبطهما.[2]

ت-في تحليلهم للعلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، حاول بعض الاقتصاديين تقليص عجز الحساب الجاري عن طريق تقليص عجز الموازنة العامة، لكن البعض الآخر أشار إلى أن عجز الحساب الجاري لا يسبب مشكلة في حد ذاته، فالحساب الجاري الأمريكي يعاني عجزا مستمرا منذ مئة عام تقريبا، ولجأ الأمريكيون للاقتراض الخارجي لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية والتصنيع، مما ساعد في تأسيس اقتصادٍ قوي بعيداً عن مدخراته

---

[1]- **محمود داغر وسلام الشامي** ،تحليل العلاقة بين القطاعين العام والخارجي في ليبيا للسنوات 1985- 2004 (العدد 40 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، 2007)،ص120 .

[2]- **محمود الجعفري وناصر العارضة**، 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

الخاصة، لذلك كان لابد من التمييز بين أسباب عجز الحساب الجاري إن كانت تعود لسياسات التوسع في عرض النقود، أم نتيجة العجز في الميزان التجاري، فإذا كانت الأسباب تتعلق بزيادة عرض النقود، فإن تقليص العجز في الموازنة العامة سوف يساهم في تقليص العجز في الحساب الجاري، أما إذا كانت الأسباب تتعلق بعجز الميزان التجاري، فإن العجز في الحساب الجاري لا يسبب مشكلة، طالما أن الواردات متركزة على السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية والتصنيع.[1]

ث- يساهم تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في كشف أوجه قصور الإنتاج المحلي عن تلبية احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وقصور تصريف الفائض من هذه السلع، وذلك من خلال تحليل العناصر المكونة لهذين العجزين (X،M،T،G)، فانخفاض قدرة الصادرات على تغطية الواردات يعطينا مؤشراً على الاعتماد المفرط على الخارج في تلبية الطلب الاستهلاكي المحلي، وارتفاع نسبة الإيرادات الجمركية إلى الإيرادات العامة يعطينا مؤشراً أيضا على الاعتماد المفرط على الخارج في تمويل الخزينة، كم أن زيادة نسبة الواردات إلى الإنفاق الاستهلاكي يعطينا مؤشراً على تزايد الحاجة إلى موارد مالية لتمويل هذه الواردات، ومما لا شك فيه أن تحليل هذه المؤشرات سوف يساهم في تحديد أدوات السياسات المالية والتجارية التي يمكن أن تستخدم في صياغة سياسات فعالة كفيلة بإزالة التشوهات والاختلالات التي تعاني منها الاقتصادات النامية، والتي يمثل التزامن بين العجزين أحد أهم مظاهرها. [2]

ج- تتضح أهمية دراسة وتحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصادات النفطية أكثر منها في الاقتصادات غير النفطية، فالاقتصادات النفطية تتسم بسمات محددة ترسم طبيعة العلاقة بين العجزين من جهة، وبين العناصر المكونة لهذين

---

[1]- **ممدوح الكسواني** ،العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية (المجلد الثالث ، العدد6 ،.السعودية: السلسة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، 2001) ، ص 14,13.

[2]- **هناء يحيى سيد أحمد** ، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980 – 2005 ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) سوريا :جامعة تشرين ، 2007 ،ص 5.

العجزين (X،M،T،G) من جهة ثانية، فعجز الموازنة العامة هنا لا ينجم عن تخفيض الضرائب على الدخل، بل ينجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، وعدم قدرة الحكومة على ضبط هذا الإنفاق، فالنسبة الأكبر من الإيرادات العامة تتحصل من العائدات النفطية، التي لا تتحدد بعوامل داخلية، بل تتأثر بقوى العرض والطلب الخارجي، ولذلك فإن العلاقة بين العجزين في الاقتصادات النفطية تتحدد من خلال الإنفاق الحكومي (G)، والواردات(M)، بحيث أن زيادة الإنفاق الحكومي (G) سوف يزيد عجز الموازنة(Bd= T – G)، وبالتالي سوف يزداد الدخل (غير النفطي) بفعل مضاعف الإنفاق الحكومي، وبزيادة الدخل تزداد الواردات، ويزداد العجز في الميزان التجاري. [1]

ح- وقد اعتبر دليل صندوق النقد الدولي أن الميزان التجاري من المقاييس المهمة المشتقة كموازين في الحسابات الدولية، وهي ليست معاملات أو تدفقات أخرى، وإنما هي افتراضات اقتصادية تحسب بطرح مجمل أو أكثر من مجمل، أو مجموعة مجملات أخرى، وهي أداة تحليلية مهمة تلخص قيم تدفقات محددة تم قيد كل منها بصورة منفردة في الحسابات الدولية، وتتضمن المقاييس المشتقة قدرا كبيرا من المعلومات، وتشمل بعض أهم القيود في الحسابات الدولية، إلا أن فهمها يكون أفضل، وفائدته التحليلية أكبر، إذا تم تناولها مقترنة بالمجملات التي تم اشتقاقها منها.[2]

يتضح مما سبق أن أهمية تحليل العلاقة بين الميزانين المالي والتجاري تكمن في مساهمة هذا التحليل في استشراف الخيارات المثلى، والبدائل الممكنة لإعادة صياغة السياسات المالية والتجارية الكفيلة بمعالجة التشوهات الهيكلية في الاقتصادات التي تعاني من عجز مستمر في هذين الميزانين، وتحفيز النمو والتنمية المستدامة، وذلك من خلال تفعيل الآليات المناسبة لضبطهما والتحكم بهما، أو على الأقل تخفيف الآثار الاقتصادية الناجمة عنهما وانعكاسها على كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية.

---

[1]- **محمود حسين علي عيسى** ، مرجع سبق ذكره ، ص 80,79.

[2]- **صندوق النقد الدولي** ،دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ، الطبعة السادسة (واشنطن:2009) ، ص48.

ويضيف الدارس أن أهمية تحليل الميزانين المالي والتجاري، والعلاقة المفترضة بينهما، تبرز من خلال تقاطع تأثير وتأثر كل منهما بالأسواق المالية الداخلية والخارجية، وخاصة أسواق أسعار الصرف وأسواق السندات التي تتأثر بشكل مباشر في العجوزات التي تحدث لهذين الميزانين، هذا فضلا عن أن كلا العجزين يعتبر من العوامل الرئيسية التي تتسبب في نشوء المديونية الخارجية وتفاقمها في معظم الدول، وبالتالي فإن تحليل الميزانين المالي والتجاري سيمكن صانعي السياسات الاقتصادية من تخفيف الآثار السلبية الناجمة عنهما.

الفصل الثاني

قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر

- **المبحث الأول: دراسة تحليلية للميزان التجاري والموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 1990 – 2019**
- **المبحث الثاني: القياس الاقتصادي للعلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 1990 – 2019**

المبحث الأول: دراسة تحليلية للميزان التجاري والموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 1990 - 2019

المطلب الأول: دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا العنصر هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة، ولكن قبل ذلك يجب علينا تحليل الصادرات والواردات وكذلك معرفة ما مدى مساهمة الواردات والصادرات في الأسواق، ومن ثم تحليل تطور رصيد الميزان التجاري ومعرفة ما إذا كانت حالته في فائض أم عجز وهذا لمعرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال فترة الدراسة

أ . تطور الصادرات والواردات في الجزائر:

سنتطرق في هذه النقطة إلى تحليل تطور الصادرات والواردات ومعدل التغطية في الفترة 1990 – 2019 في الجزائر اعتمادا على عدة معطيات من مختلف المصادر، والجدول التالي يوضح تطورها خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (01): تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019

الوحدة: مليون دولار

السنة	صادرات	واردات	رصيد ميزان التجاري	معدل التغطية
1990	14546	15472	-926	94
1991	13311	10789	2522	123
1992	12154	11458	696	106
1993	10880	11557	-677	94
1994	9585	11084	-1499	86
1995	10940	12110	-1170	90
1996	13969	11240	2729	124
1997	14890	10280	4610	145
1998	10880	10850	30	100
1999	13692	11080	2612	124
2000	23050	11390	11660	202
2001	20085	12053	8032	167
2002	20152	14547	5605	139
2003	25957	16203	9754	160
2004	34175	21884	12291	156
2005	48715	24843	23872	196
2006	57122	25652	31470	223
2007	63469	33536	29933	189
2008	82038	49098	32940	167
2009	48532	49329	-797	98
2010	61955	50638	11317	122
2011	77675	57445	20230	135
2012	77109	59601	17508	129
2013	69649	63758	5891	109
2014	65201	68278	-3077	95
2015	38549	60761	-22212	63
2016	33395	56083	-22688	60
2017	38512	55625	-17113	69
2018	45232	56326	-11094	80
2019	38999	50013	-11014	78

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات بنك الدولي https://www.albankaldawli.org تمت زيارته في:2021/04/26

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية عرفت تطورا ونموا متذبذبا في أغلب المراحل منذ سنة 1990 وبقيم متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث أنها بلغت سنة 1990 " 14546 مليون دولار" ثم تراجعت من سنة 1991 إلى 1994 ثم ترتفع من 1995 إلى

1997 وتنخفض في 1998 ثم نشهد تذبذب في قيمها حتى سنة 2008 حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية مستوى قياسي لها هو 82038 مليون دولار، ثم تراجعت قيم الصادرات ولكنها بقيت مرتفعة حتى سنة 2014 وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار البترول التي وصلت إلى أكثر من 109 دولار للبرميل الواحد وأيضا للبرامج التنموية التي طبقتها الحكومة الجزائرية حيث قامت بثلاث برامج تنموية(برامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004، برنامج تكميلي للنمو 2005- 2009 وبرنامج توطيد النمو 2010 – 2014)، ومع حلول سنة 2015 تراجعت قيمة الصادرات الجزائرية كثيرا واستمر هذا التراجع سنة 2016 ثم ارتفعت من 2017 إلى 2018 حتى انخفضت سنة 2019 حيث بلغت 38999 مليون دولار وذلك لانخفاض أسعار النفط مما أثر بشكل كبير على الصادرات النفطية التي تشكل 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

أما بالنسبة للواردات فنلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الجزائرية عرفت تذبذبا وبقيم متفاوتة من سنة إلى أخرى منذ سنة 1990 إلى غاية 1997 حيث شهدت تطورا ونموا تدريجيا منذ 1997 وكانت أكبر قيمة لها في سنة 2014 ب68278 مليون دولار إذ قفزت الواردات الجزائرية من15472 مليون دولار سنة 1990 إلى 68278 مليون دولار، وهذا راجع أساسا إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية ودخول مرحلة التحرير الكلي وأيضا بسبب الارتفاع القياسي لأسعار البترول، ولكن تراجعت قيمتها من سنة 2015 إلى 2019 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وسياسة التقشف وتخفيض فاتورة الواردات ومنع استيراد بعض المنتجات والسلع.

أما بالنسبة لمعدل التغطية كما يشير الجدول رقم 01 نلاحظ أنه متذبذب وأن الصادرات الجزائرية تغطي جميع الواردات من سنة 1996 حتى سنة 2008 حيث أن معدل التغطية أكبر من 100 أي بمعنى أن الصادرات أكبر من الواردات، أما من سنة 2014 إلى 2019 نلاحظ أن معدل التغطية أقل من 100 أي أن الصادرات لا تغطي الواردات.

ب- تطور الميزان التجاري في الجزائر:

سنحاول التطرق إلى رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال نفس فترة الدراسة 1990 – 2019 من خلال حساب الفرق بين الصادرات والواردات، والشكل التالي يوضح رصيد الميزان التجاري:

الشكل رقم (01):تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019

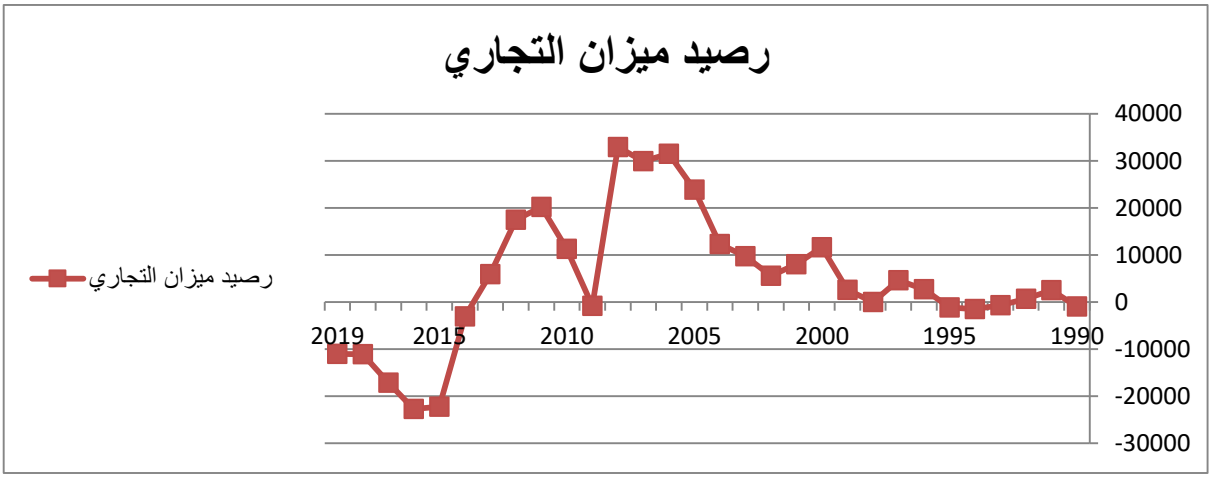

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات بنك الدولي/https://www.albankaldawli.org

من خلال الشكل نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري متذبذب إلا أنه قد سجل فائض في أغلب السنوات منذ سنة 1996 حتى 2008 وبلغ أكبر قيمة له سنة 2008 بمقدار 32940 مليون دولار ويرجع السبب أساسا إلى القدرات التقديرية للنفط في الجزائر، إذ وصل استخراج الجزائر من النفط إلى حوالي 2 مليون برميل يوميا في السنوات الأخيرة، وهذا ما يمثل دعامة استقرار لرصيد الميزان التجاري، وأما في سنوات (2009، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019) عرف رصيد ميزان التجاري عجزا وذلك للانخفاض قيمة الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط .

المطلب الثاني: دراسة تحليلية للميزانية العامة.

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي، وهذا الأخير يعتبر أحد أهم المصادر الذي تعتمد عليه موارد ميزانية الجزائر وأساسها، وعليه فإن الحكومة الجزائرية تقوم بتحديد الميزانية السنوية على أساس أسعار النفط حيث تحدد سعر مرجعي للوحدة بالاستناد إلى جملة من المعطيات الاقتصادية، وفيما يلي تطور رصيد الميزانية في الجزائر:

الجدول رقم (02): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019

الوحدة : (مليار دج)

السنة	النفقات العامة	الايرادات العامة	رصيد الموازنة العامة
1990	142.5	152.5	10
1991	235.3	248.9	13.6
1992	308.7	311.8	3.1
1993	390.5	313.9	-76.6
1994	461.9	477.1	15.2
1995	589.1	611.7	22.6
1996	724.6	825.1	100.5
1997	845.2	926.6	81.4
1998	875.7	774.6	-101.1
1999	961.7	950.5	-11.2
2000	1178.1	1578.1	400
2001	1321	1505.5	184.5
2002	1550.6	1603.2	52.6
2003	1690.2	1974.4	284.2
2004	1891.8	2229.7	337.9
2005	2052	3082.6	1030.6
2006	2453	3639.8	1186.8
2007	3108.6	3687.8	579.2
2008	4191.1	5190.5	999.4
2009	4246.3	3676	-570.3
2010	4466.9	4392.9	-74
2011	5853.6	5790.1	-63.5
2012	7058.2	6339.3	-718.9
2013	6024.1	5957.5	-66.6
2014	6995.8	5738.4	-1257.4
2015	7656.3	5103.1	-2553.2
2016	7297.5	5042.2	-2255.3
2017	7282.6	6080.2	-1202.4
2018	7726.3	6496.6	-1229.7
2019	8557.2	6507.9	-2049.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- وافي ناجم وجلايلة عبد الجليل، مجلة التكامل الاقتصادي، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ،العدد2، ص123.
- عنترة برباش و محمد خليل بوحلايس، مجلة الأفاق للدراسات الأقتصادية، قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة:1990-2017،العدد 5، ص52
- موقع قناة العربية: https://www.alarabiya.net/ تمت زيارته في:2021/04/29

الشكل رقم(02): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019

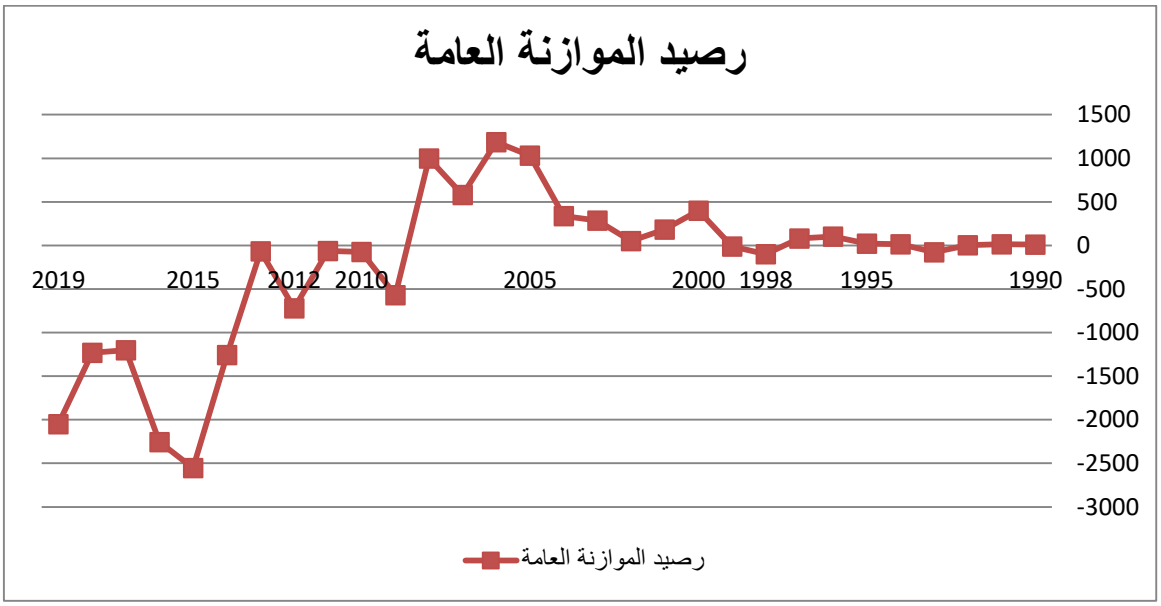

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02 .

نلاحظ من الجدول رقم 02 والشكل رقم 02 أن الرصيد الموجب قد غطى على موازنات فترة الدراسة، فخلال السنوات تزايد الفائض الموازني بدا واضحا، وهذا توازيا مع زيادة الإيرادات رغم الزيادة كذلك في النفقات الكلية خاصة نفقات التسيير التي تزايدت في هذه السنوات، وهذا عكس نفقات التجهيز فنفقات التسيير تستعملها الدولة في تسيير مصالحها العمومية من نفقات الموظفين والأعوان والمعدات المرتبطة بتسيير المرافق العمومية، أما سنوات (من 1990 إلى 1992، من 1994 إلى1997، من 2000 إلى 2008) هم السنوات التي عرفت فيهم الميزانية فائضا وهذا ناجم عن الارتفاع الكبير في ايرادات الميزانية مقابل زيادة طفيفة في النفقات الكلية للميزانية .

المبحث الثاني : القياس الاقتصادي للعلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 1990-2019

المطلب الأول: نتائج اختبار جذر الوحدة

- ميزان التجاري: ويعبر عنه بالفرق بين قيمة الصادرات والواردات ويرمز له بالرمز X
- الموازنة العامة: ويعبر عنه بالفرق بين الإيرادات والنفقات ويرمز له بالرمز Y

- دراسة استقرارية المتغيرات

- **الميزان التجاري :**

الجدول رقم(03) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور

:Level – entercept

Null Hypothesis: SER01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC ،maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.623364	0.4583
Test criticalvalues:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(SER01)
Method: Least Squares
Date: 05/03/21 Time: 15:18
Sample (adjusted): 1991 2019
Includedobservations: 29 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SER01(-1)	-0.195989	0.120730	-1.623364	0.1161
C	682.4253	1790.629	0.381109	0.7061

R-squared	0.088925	Meandependent var	-347.8621
Adjusted R-squared	0.055181	S.D. dependent var	9276.399
S.E. of regression	9016.826	Akaike info criterion	21.11804
Sumsquaredresid	2.20E+09	Schwarz criterion	21.21234
Log likelihood	-304.2116	Hannan-Quinn criter.	21.14758
F-statistic	2.635312	Durbin-Watson stat	1.798789
Prob(F-statistic)	0.116131		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)

- **الموازنة العامة :**

الجدول رقم(04) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور

Level – intercept

Null Hypothesis: SER02 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC ،maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.213310	0.6548
Test criticalvalues:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(SER02)
Method: Least Squares
Date: 05/03/21 Time: 15:45
Sample (adjusted): 1991 2019
Includedobservations: 29 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SER02(-1)	-0.157468	0.129784	-1.213310	0.2355
C	-97.50087	111.0468	-0.878016	0.3877

R-squared	0.051704	Meandependent var	-71.01034
Adjusted R-squared	0.016582	S.D. dependent var	591.2557
S.E. of regression	586.3331	Akaike info criterion	15.65213
Sumsquaredresid	9282236.	Schwarz criterion	15.74642
Log likelihood	-224.9558	Hannan-Quinn criter.	15.68166
F-statistic	1.472120	Durbin-Watson stat	2.041169
Prob(F-statistic)	0.235520		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)

- **الموازنة العامة:**

الجدول رقم(05) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور

1st diff - intercept

Null Hypothesis: D(SER02) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC ،maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.870119	0.0006
Test criticalvalues:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(SER02 ،2)
Method: Least Squares
Date: 05/03/21 Time: 15:49
Sample (adjusted): 1993 2019
Includedobservations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SER02(-1))	-1.502855	0.308587	-4.870119	0.0001
D(SER02(-1),2)	0.287842	0.202102	1.424242	0.1672
C	-98.84096	117.2359	-0.843095	0.4075

R-squared	0.602148	Meandependent var	-29.96667
Adjusted R-squared	0.568994	S.D. dependent var	921.2264
S.E. of regression	604.7949	Akaike info criterion	15.75210
Sumsquaredresid	8778645.	Schwarz criterion	15.89608
Log likelihood	-209.6533	Hannan-Quinn criter.	15.79491
F-statistic	18.16198	Durbin-Watson stat	1.996231
Prob(F-statistic)	0.000016		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)

- **الميزان التجاري:**

الجدول رقم(06) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور

1st diff - Intercept

Null Hypothesis: D(SER01) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC ،maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.109013	0.0003
Test criticalvalues:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(SER01 ،2)
Method: Least Squares
Date: 05/03/21 Time: 15:28
Sample (adjusted): 1992 2019
Includedobservations: 28 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SER01(-1))	-0.998891	0.195515	-5.109013	0.0000
C	-483.0258	1814.997	-0.266130	0.7922

R-squared	0.500979	Meandependent var	-120.2857
Adjusted R-squared	0.481786	S.D. dependent var	13331.16
S.E. of regression	9596.711	Akaike info criterion	21.24498
Sumsquaredresid	2.39E+09	Schwarz criterion	21.34014
Log likelihood	-295.4297	Hannan-Quinn criter.	21.27407
F-statistic	26.10202	Durbin-Watson stat	1.994454
Prob(F-statistic)	0.000025		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)

الجدول رقم(07) :نتائج جميع اختبارات ديكي فولر المطور باختصار

Stability test		
	Augmented Dickey – fuller test	
	level	1st diff
الميزان التجاري	-1.623364	-5.109013**
الموازنة العامة	-1.213310	-4.870119**

**** الاختبار معنوي عند مستوي5 %**

يهدف اختبار جذر الوحدة كما أسلفنا إلى قياس مدى إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وقد أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر المطور كما هو مبين في الجداول (1-2-3-4) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستواها، مما دعا لإجراء فروق من الدرجة الأولى للمتغيرات، ومن ثم إعادة اختبار الاستقرارية مرة أخرى، حيث أشارت النتائج إلى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول، حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)

المطلب الثاني: نتائج اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج VAR

1) اختبار علاقة التكامل المتزامن (اختبار جوهانسون)

الجدول رقم(08) :نتائج اختبار جوهانسون لمتغيرات الدراسة (النموذج)

Date: 05/05/21 Time: 18:11
Sample (adjusted): 1992 2019
Includedobservations: 28 afteradjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: Y X
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.610171	30.38710	25.87211	0.0128
At most 1	0.133424	4.009759	12.51798	0.7407

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.610171	26.37734	19.38704	0.0041
At most 1	0.133424	4.009759	12.51798	0.7407

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

Y	X	@TREND(91)
0.004853	-0.000244	0.217932
-0.000272	-5.45E-05	-0.083551

UnrestrictedAdjustment Coefficients (alpha):

D(Y)	-111.0246	206.6320
D(X)	3289.559	2996.784

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -488.5678

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

Y	X	@TREND(91)
1.000000	-0.050194	44.90639
	(0.00262)	(4.23347)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(Y)	-0.538807
	(0.56724)
D(X)	15.96435
	(8.53448)

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج(Eviews 10)

حسب نتائج اختبار الأثر (Traceλ) أن القيمة المحسوبة لمعدل الاثر بلغت (30.38710)وهي أكبر من القيمة الحرجة(critical value)البالغة (25.87211) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني أننا نقبل الفرض البديل القائل وجود متجه للتكامل المشترك وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة .

2)دراسة العلاقة في المدى القصير(اختبار غرانجر)

الجدول رقم(09) :نتائج تطبيق اختبار غرانجر للسببية على المتغيرين .

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/05/21 Time: 23:28
Sample: 1990 2019
Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(X) does not Granger Cause D(Y)	27	0.39077	0.6811
D(Y) does not Granger Cause D(X)		0.18301	0.8340

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)

- ميزان التجاري : ويرمز ب X
- الموازنة العامة : ويرمز بـY
- DX:وهو فرق متغير X
- DY: وهو فرق متغير Y

نقبل وجود سببية إلا إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها (prob) أقل من 0.05، وعليه نلاحظ من الشكل أعلاه أن الفرق الأول (DX) لا تسبب الفرق الأول (DY) لأن 0.05 <P= 0.6811، وأيضا الفرق الأول (DY) لا يسبب الفرق الأول (DX)لأن 0.05< P= .0.8340

وخلاصة القول أن اختبار العلاقة السببية انتهى بأن X لا تؤثر في Y في الأجل القصير والعكس صحيح.

3) تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

الجدول رقم(10) :نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي**VAR**

VectorAutoregressionEstimates
Date: 05/06/21 Time: 11:21
Sample (adjusted): 1993 2019
Includedobservations: 27 afteradjustments
Standard errors in ( )& t-statistics in [ ]

	DY	DX
DY(-1)	-0.352701	2.385247
	(0.33347)	(5.52422)
	[-1.05767]	[0.43178]
DY(-2)	-0.513649	2.977152
	(0.33382)	(5.52998)
	[-1.53871]	[0.53837]
DX(-1)	0.010183	-0.117895
	(0.02043)	(0.33839)
	[0.49852]	[-0.34840]
DX(-2)	0.015954	-0.235254
	(0.01997)	(0.33079)
	[0.79896]	[-0.71119]
C	-100.6209	-390.6752
	(120.405)	(1994.61)
	[-0.83569]	[-0.19587]
R-squared	0.133042	0.027666
Adj. R-squared	-0.024586	-0.149122
Sum sq. resids	8477483.	2.33E+09
S.E. equation	620.7577	10283.39
F-statistic	0.844023	0.156491
Log likelihood	-209.1820	-284.9803
Akaike AIC	15.86533	21.48002
Schwarz SC	16.10530	21.71999
Meandependent	-76.01481	-433.7037
S.D. dependent	613.2645	9592.970

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.25E+13
Determinantresid covariance	8.33E+12
Log likelihood	-478.2595
Akaike information criterion	36.16737
Schwarz criterion	36.64731
Number of coefficients	10

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج (Eviews 10)

التفسير الاقتصادي :

-نلاحظ أن إشارة معلمة DX موجبة إذن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري أي كلما زاد رصيد الميزان التجاري زاد معه رصيد الموازنة العامة وهو ما يتوافق مع نظرية الاقتصادية لكينز .

-معلمة DX تساوي 0.01 أي أنه كلما زاد رصيد الميزان التجاري بوحدة واحدة زاد معه رصيد الموازنة العامة ب0.01 وحدة .

نلاحظ أن الحد الثابت يساوي 100.62-وهي قيمة رصيد الموازنة العامة الغير متعلقة برصيد الميزان التجاري أو عندما يكون يساوي الصفر .

المطلب الثالث: معادلات تقدير النموذج في المدى الطويل

1) اختبار ستودينت :

نلاحظ أن أغلبية المعلمات لها دلالة معنوية وهذا ما يؤكد التأثير الكبير للمتغيرات المستخدمة في التأثير على رصيد الموازنة العامة وهذا عند مستوى معنوية 5%

2)اختبار فيشر F: يهدف هذا الاختبار إلى معنوية النموذج ككل من خلال الفرضيتين التاليتين :

من خلال النتائج نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة F-C = 0.84 أصغر من القيمة المجدولة F-T = 4.21 إذن نرفض الفرضية البديلة والتي تنص على أن النموذج ككل له دلالة معنوية ونقبل بالفرضية الصفرية والتي تنص على أن النموذج غير معنوي أي لا يوجد هناك تأثير للرصيد الميزان التجاري على رصيد الموازنة العامة

معامل التحديد :R2 معامل التحديد يساوي 0.13 أي أن القطاع السياحي يفسر التغيرات التي تحدث على النمو الاقتصادي بنسبة 13%والباقي 87% يدخل ضمن هامش الخطأ

المطلب الرابع: اختبار التوزيع الطبيعي واختبار LM وتحليل دوال الاستجابة

1) اختبار التوزيع الطبيعي :

الجدول رقم(11) : اختبار التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي

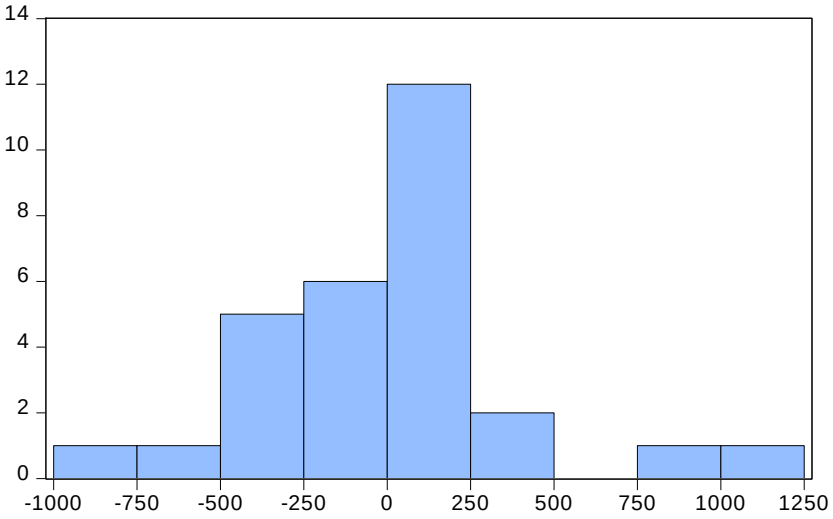

Series: Residuals
Sample 1991 2019
Observations 29

Mean	0.000000
Median	24.40947
Maximum	1248.334
Minimum	-768.5235
Std. Dev.	403.4862
Skewness	0.839182
Kurtosis	5.212187
Jarque-Bera	9.317071
Probability	0.009480

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج.(Eviews10)

نلاحظ أن إحصائية jarque–bera أقل من عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض العدم ومنه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء(LM) :

الجدول رقم (12): نتائج اختبار LM

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/10/21 Time: 14:28
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	9.288852	4	0.0543	2.542746	(4, 40.0)	0.0544
2	11.37763	4	0.0226	3.198302	(4, 40.0)	0.0227
3	1.293809	4	0.8624	0.320595	(4, 40.0)	0.8625

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	9.288852	4	0.0543	2.542746	(4, 40.0)	0.0544
2	16.10530	8	0.0409	2.300756	(8, 36.0)	0.0419
3	30.84944	12	0.0021	3.471941	(12, 32.0)	0.0024

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج.(Eviews10)

نلاحظ أن احتمال إحصائية LM تساوي 0.86 وهي أكبر من 0.05 إذن نقبل الفرضية العدمية أي لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

3) دوال الاستجابة :

- تحليل دالة الاستجابة الفورية لعجز الميزان التجاري :

يوضح الجزء A من الملحق رقم 01 أنه في الفترة الأولى عندما قمنا بوضع صدمة عشوائية على رصيد الميزان التجاري X نلاحظ أثر ايجابيا في عجز الموازنة حتى نهاية الفترة الثالثة ثم يتحول إلى أثر سالب ابتداء من الفترة الرابعة، ونلاحظ أن كلما قمنا بصدمة عشوائية جديدة تتغير قيم رصيد الميزانية خلال 10 سنوات .

خاتمة

خاتمة:

1)النتائج:

- **النتائج العامة:**

1. شهدت الميزانية العامة فائض في أغلب الفترة (من 1990 إلى 1992، من 1994 إلى1997، من 2000 إلى 2008)وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات العامة وذلك للبرامج والاستثمارات التي طبقتها الحكومة الجزائرية ؛
2. رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لازالت تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات من الجباية البترولية رغم تشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى إلا أن مساهمتها بقيت محتشمة ؛
3. سجل رصيد الميزان التجاري فائضا في أغلب الفترة 1990 – 2013 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ولكن مع انخفاض أسعاره سنتي 2014 و2019 سجل رصيد الميزان التجاري عجزا ؛

- **النتائج الخاصة:**

1. من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر وجدنا أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (الدرجة الأولى)، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة على المدى الطويل قمنا بإجراء اختبار جوهانسون وأكدت نتائج الاختبار على وجود علاقة بينهما ؛
2. تبين من خلال اختبار السببية بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية إلى أن رصيد الميزان التجاري لا تسبب توازن الميزانية العامة والعكس صحيح في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
3. ثم قمنا بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR ومن خلال نتائج الدراسة تظهر وجود تأثير ايجابي لرصيد الميزان التجاري على رصيد الموازنة العامة، أي كلما زاد رصيد الميزان التجاري يزداد معه رصيد الميزانية العامة.

2)التوصيات:

بعد هذه النتائج يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات نذكر أهمها في ما يلي:

- العمل على إيجاد عائدات أخرى لتمويل الاقتصاد الوطني بتطوير القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات والاهتمام خاصة بالقطاع الزراعي والسياحي وقطاع الخدمات؛
- من اجل علاج عجز الموازنة العامة يجب التأثير في الانفاق العام سواء بترشيده أو تخفيضه من جهة أو زيادة الإيرادات العامة من جهة أخرى؛
- ضرورة انتهاج لسياسة ميزانية تكون مرتكزة على الأهداف الشاملة للدولة وتكون مبنية على قواعد وأسس متينة تمكنها لكي تكون مقاومة لأي تأثيرات سواء داخلية أو خارجية؛
- إلزامية محاربة التهرب والغش الضريبي والذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لنقص الإيرادات المالية في الجزائر؛
- العمل على التنسيق بين السياسة الميزانية العامة والميزان التجاري والسياسات الاقتصادية الأخرى.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006).
- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الكتاب الأول : المفاهيم والنظريات الأساسية (الكويت: جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، 1994).
- محمود الجعفري وناصر العارضة، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة (فلسطين: معهد ماس، 2002).
- ممدوح الكسواني، العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية(المجلد الثالث، العدد6 ،.السعودية : السلسة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، 2001) .

المجلات:

- قاسم محمد جديتاوي ومحمد سليمان طراونة، العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة 1980– 2010 (الأردن: المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015).
- عنترة برباش و محمد خليل بوحلايس ، قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة:1990–2017 (الجزائر: مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 5 ،2018) .
- وافي ناجم وجلايلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990– 2019 (الجزائر: مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد8، العدد2 ، جوان 2020).

- محمود داغر وسلام الشامي، تحليل العلاقة بين القطاعين العام والخارجي في ليبيا للسنوات 1985– 2004 (العدد 40 ،. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2007).
- لحسن دردوري ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي ، ابحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 14، جامعة بسكرة ، الجزائر، ديسمبر 2013).

المذكرات والاطروحات:

- إهاب مخيش، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة – الجزائر – (مذكرة ماجستير)، جامعة المسيلة، 2019 .
- بركات مريم، تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم (حالة الجزائر – دراسة تحليلية – للفترة 2001/2018)،(مذكرة ماجستير)، جامعة المسيلة، 2019.
- صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.
- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماجستير)، مدرسة الدكتوراه:التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان، 2012 .
- محمود حسين علي عيسى، تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الفلسطيني 1995 – 2018)، (أطروحة دكتوراه) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2020 .

- هناء أحمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980 – 2005، (رسالة دكتوراه غير منشورة) سوريا :جامعة تشرين، 2007 .

- لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر – تونس)،(اطروحة دكتوراه)، الجزائر: جامعة بسكرة ،2014.

قوانين ومناشير:

- القانون17/84 المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.
- القانون 21/90 المؤرخ في : 1990/08/15 يتعلق بالمحاسبة العمومية، جريدة رسمية عدد 35.
- القانون 21/90 المؤرخ في : 1990/08/15 يتعلق بالمحاسبة العمومية، جريدة رسمية عدد 35.
- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (واشنطن:2009).

مواقع الانترنت:

- بيانات بنك الدولي https://www.albankaldawli.org
- **موقع قناة العربية: https://www.alarabiya.net/**

الملاحق

الملحق رقم(01):

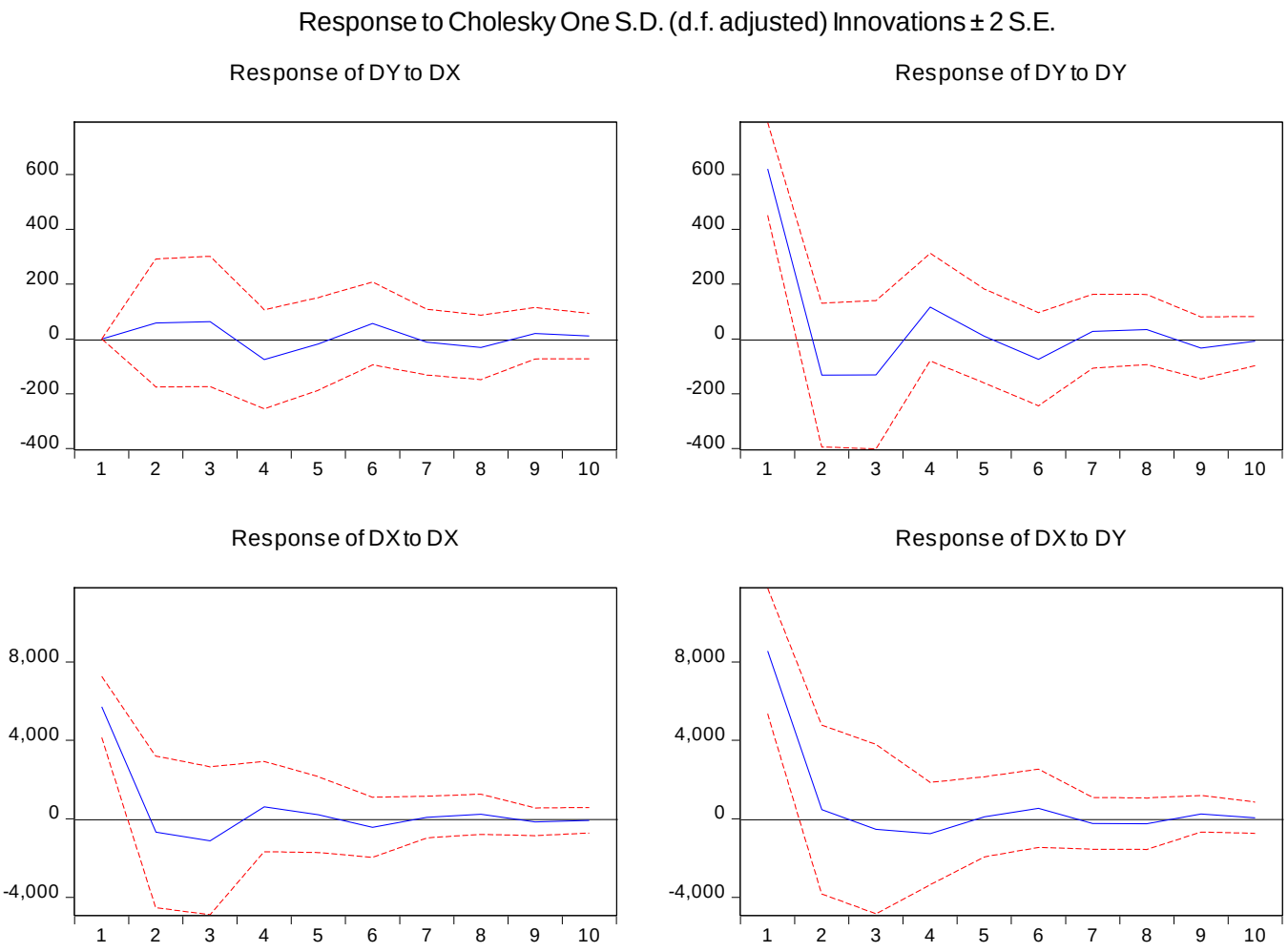

تم بحمد الله